"مرسيدس" تستدعي 85 ألف سيارة لعطل في المقود

5

تفعيل دور مجالس المحافظات اقتصاديا

13

الاقتصادي

رئيس مجلس الادارة
رئيس التحرير
فخري كريم

ملحق اقتصادي اسبوعي يصدر عن مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون

العدد (1931) السنة الثامنة -الثلاثاء (12) تشرين الاول 2010

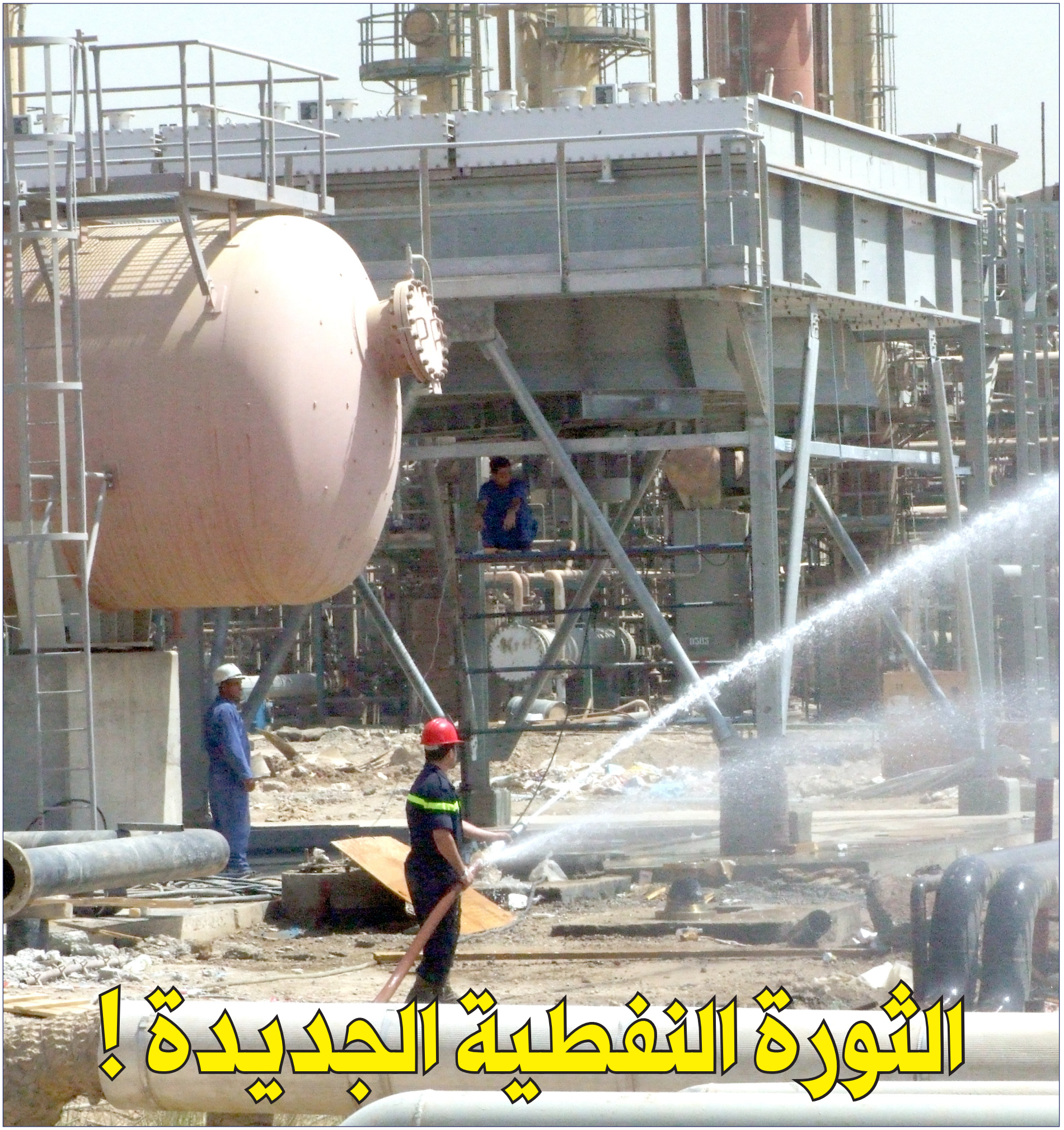

الثورة النفطية الجديدة !

الاقتصادي | العدد (1931) السنة الثامنة - الثلاثاء (12) تشرين الاول 2010

وزير الاتصالات: مقترح قدمته الوزارة إلى مجلس الوزراء لتخفيض 217 مليار دينار من قيمة ديون الهواتف الأرضية

بغداد/ علي الكاتب

أكد وزير الاتصالات فاروق عبد القادر تبني الوزارة لمقترح تم رفعه لمجلس الوزراء لتخفيض 217 مليار دينار من قيمة ديون الهواتف الأرضية المترتبة بحق المواطنين للفترة الماضية وهي مبالغ الزيادة السابقة التي طرأت على التعرفة في الفترة الماضية، ونأمل الموافقة على مقترحنا وهو يعد جزءا من الخطة التي أعدتها الوزارة في التخفيف من معاناة المواطنين من جراء تراكم ديون الهواتف الأرضية بعد تقسيط الديون بشكل شهري وبمبالغ معقولة تقدر بـ50الف دينار لكل شهرين ورفع ديون الهواتف الأرضية وإقساطها عن العائلات المهجرة.

وأضاف عبد القادر أن الوزارة مستمرة في متابعة الموضوع مع الأمانة العامة لمجلس الوزراء لحين البت فيه من قبل المجلس، وقد يرد المواطن تساؤل حول تسديده لقوائم هاتفية بمبالغ مالية كبيرة خلال الفترة السابقة وكيف سيكون موقفه حيال ذلك، فأطمئنه أن المبالغ المدفوعة مسبقا ستبقى ضمن رصيده للفترة المقبلة.

وقال الوزير: إما بخصوص الرخصة الرابعة للهاتف النقال فهي وجدت كحلول ارتأتها الوزارة للخروج من المشكلات التي نجمت عن رداءة الهاتف النقال خلال السنوات الماضية،وقد اصدر مجلس الوزراء قرارا بتشكيل الشركة الرابعة الوطنية للهاتف النقال، وتمنح وزارة الاتصالات هذه الرخصة حرصا منها على تقديم أفضل الخدمات للمواطن والعمل على تحسينها وخلق روح المنافسة مع الشركات الأخرى ومواكبة التطورات الحاصلة في العالم في هذا المجال.

وتابع: أما الآن وبعد مرور أكثر من شهرين على صدور القرار أصبحت المبادرة لدى هيئة الإعلام والاتصالات لمنحنا التردد الخاص بالشركة الرابعة خلال شهر واحد بعد صدور القرار ولم تقم بشيء لحد الآن، أما منح الطيف الترددي فمسؤولة عنه الحكومة ممثلة بوزارة الاتصالات، اما هيئة الإعلام والاتصالات فهي هيئة خاصة حالها حال الهيئات الخاصة الأخرى وهي ترتبط بمجلس النواب، وهي لا تزال متمسكة بقرار الحاكم المدني الاميركي السابق بالرقم ٦٥ الذي منحها هذه الصلاحيات برغم أن القوانين السابقة للاتصالات في العراق لم تلغ لحد الآن بعد ٢٠٠٣، ومن وجهة نظر قانونية القانون السابق يخول وزارة الاتصالات هذه المهمة الأمر الذي يؤشر لدينا عددا من الملاحظات إذا لم تجد لها الهيئة الحل سنرفعها إلى مجلس النواب لعرض الموضوع برمته وطرحه أمام نواب الشعب لمناقشته وبالتالي اتخاذ القرار المناسب، وحقيقة الأمر أن الهيئة هي مسؤولة عن التأخير في تشغيل الرخصة الرابعة وهي مسؤولة عن التأخير في جباية الغرامات المترتبة بحق شركات الهاتف النقال والتي تقدر بـ(مليار وربع) لم يتم تسديدها منذ أكثر من سنتين برغم أنها تعد أموال الدولة الواجب جبايتها، حيث يتم تأجيل سداد هذه الأقساط لأكثر من مرة من قبل تلك الشركات بعد تقديمها لطلبات لمجلس الوزراء لتحصل بالتالي على تمديد لوقت أطول.

وبين الوزير أننا لا نزال ننسق ونأمل في زيادة التعاون مع الهيئة من اجل الإسراع في تشغيل الرخصة الرابعة للهاتف النقال، وهناك اجتماعات مستمرة وبأعلى المستويات في الوزارة والهيئة ونلمس تقدما واضحا في ذلك، ونحن الآن أمام مفترق للإسراع في تشغيل الرخصة الرابعة وإكمال جميع الإجراءات بهذا الصدد وتحقيق النجاح في ذلك لأنه سيكون مشتركا بيننا وبين الهيئة.

وأشار عبد القادر إلى أن الشبكة الهاتفية القديمة قد دمرت بالكامل، فضلا عن أن الشبكات الأرضية أصابها الكثير من الأضرار والدمار إضافة إلى قدمها وتهالكها وانتهاء عمرها الافتراضي منذ سنة ١٩٩٠، ولذلك حرصنا على انجاز مشاريع تطوير قطاع الاتصالات من خلال استعمال القابلو الضوئي المستخدم في جميع دول العالم المتطورة، وهو يقدم خدمات جيدة وذات مواصفات ممتازة مقارنة بالقابلو النحاسي، وكذلك للوزارة خطط في تحديث البدالات وتطويرها واستخدام الأنظمة المتطورة NGN وهي من الجيل الثالث المتطور، وبقيت المشكلة في الشبكات الأرضية التي لم تجر عليها أعمال الصيانة منذ سنوات وتعرضها للتخريب والتدمير عدة مرات مما أدى إلى توقف الكثير من الخطوط الأرضية، ونحن ومن اجل إعادة ثقة المواطن بالهاتف الأرضي وليأخذ مكانته الحقيقية كوسيلة الاتصال الأقل كلفة للمواطن والأفضل خدمة قمنا بحملات للصيانة في بغداد والمحافظات،ولقد حققنا نسب انجاز جيدة خلال الحملة التي بدأنها قبل فترة سواء على مستوى الدوائر والمؤسسات الحكومية أو للمواطنين وهو ليس طموحنا ونحن نأمل بأكثر من ذلك لكن التخصيصات المالية لا تكفي لإبدال جميع الشبكات الأرضية.

وقال: لدينا مشروع حديث لربط القابلو الضوئي بخطوط الهواتف في منازل المواطنين بصورة مباشرة لتفادي مشكلات قدم الشبكات الأرضية وعدم تأثير ذلك على ضمان استمرار خدمة الهاتف الأرضي للمواطنين، وهو سيقوم بتشغيل الاتصالات بمواصفات تمتاز بالجودة مع تقديم خدمة الانترنت من خلال الهاتف الأرضي بشكل جيد وخدمات أخرى مثل التلفزيون وغيرها، ونحن حاليا بدأنا بتزويد ١٠٠ مائة ألف خط هاتفي ضمن هذه الخدمة كتجربة أولى ونحن مستمرون خلال الفترة المقبلة بما يتناسب مع التخصيصات المالية المتوفرة لان هذا المشروع يتطلب توفر مبالغ مالية كبيرة تقدر بـ(٨٢)مليار، وهو السبب الذي جعلنا نفكر ببدائل لتوفير المبالغ المالية لانجاز مشاريعنا كالاتجاه نحو الاستثمار والمشاركة مع القطاع الخاص وعدم الاعتماد على موارد الدولة فقط، وهي خطة طموحة أعدتها الوزارة لإدخال القطاع الخاص للاستثمار في مشاريعنا في عموم محافظات العراق.

ولفت الوزير إلى انه بالنظر لموقع العراق الجغرافي المتميز في العالم دأبت الوزارة على استثمار ذلك لتطوير خدمات الاتصالات بما يتناسب مع هذه المكانة المهمة في استخدام القابلو البحري ضمن مجموعة شركات دولية GBI لتنفيذ مشروع القابلو البحري الذي سيحدث نقلة نوعية للاتصالات في العراق عبر نقل حزم كبيرة من الاتصالات إلى البلد وبمختلف الخدمات من الاتصالات والانترنت وتقنيات المعلومات ولتلبية مستلزمات أعمال البناء والتنمية الاقتصادية وربط عدد من الدول المجاورة بالعراق، وهو مشروع عملاق يتطلب مبالغ مالية كبيرة، ونحن دخلنا في مفاوضات مع الشركة المنفذة في الاتفاق معها في عدم دفع الوزارة لمبالغ في المشروع بل يكون اشتراكنا فيه من خلال إعلاننا لفرص الاستثمار في العراق للشركات الراغبة للعمل معنا على أن تقوم بدفع المبالغ المترتبة على الوزارة وهو سيوفر واردات مالية كبيرة للعراق من جراء اشتراكنا في مشروع القابلو البحري الذي سينجز في العام المقبل ٢٠١١.

وقال عبد القادر إن خدمة الانترنت لم تكن لديها بنى تحتية قبل عام ٢٠٠٣ لتكون بعد ذلك اشبه بالمشاع بين كل من هب ودب لاعطاء خدمة الانترنت مقابل عدم وجود الاجراءات الرادعة لتقنين هذا الموضوع اذ لم يكن هناك البديل الذي نقدمه وهو ماطرحناه الان في المشاركة والاستثمار مع الشركات المناسبة التي نتمكن معها من تقديم افضل الخدمات للمواطنين مع وجود الكوادر الكفوءة لادارة تقديم الخدمات وقمنا بمخاطبة الوزارات والمؤسسات الحكومية لمفاتحة الشركة العامة لخدمات الشبكة الدولية للمعلومات لتزويدها بهذه الخدمة بشكل قانوني وباسعار اقل كلفا وخدمات أفضل.

وتابع وزير الاتصالات أن هناك حملات لإعادة تأهيل أبنية مجمعات الاتصالات والبدالات وأعطيت الأولوية للأبنية المهمة، وبرج بغداد للاتصالات أنجز بالكامل حاليا وسيفتتح في الايام المقبلة وهو معلم سياحي شامخ في بغداد إضافة إلى كونه برجا للاتصالات وسيكون محطة استراحة للمواطنين بما يضمه من مطاعم وأماكن للترفيه والاستجمام، كما سيتم افتتاح مجمعات اتصالات الرشيد والمأمون وغيرها من مجمعات الاتصالات الأخرى في بغداد، وهناك مشاريع كبيرة أخرى تقدر بخمسين مشروع للاتصالات في عموم المحافظات.

إلى ذلك دعا وزير الاتصالات فاروق عبد القادر الشركات اليابانية الى الدخول في استثمارات قوية في قطاع الاتصالات العراقية بما يخدم مصالح البلدين الصديقين، جاء ذلك خلال لقاء الوزير بالسفير الياباني في بغداد (شوجي اوغاوا) بمناسبة انتهاء مهام عمله كسفير في العراق، حيث بحث الجانبان تفعيل سبل التعاون في قطاع الاتصالات وتشجيع الاستثمار في مجالات الاتصالات والانترنت وتقنيات المعلومات بما يخدم تطوير العلاقات بين البلدين.

وأكد الوزير عبد القادر تفعيل التعاون بين العراق واليابان الذي يأتي إكمالا لمسيرة من التعاون والعمل المشترك بينهما الذي استمر لسنوات طويلة تكللت بعدد كبير من المشاريع الخدمية في عموم العراق وفي عدة مجالات منها الإعمار والبناء والقطاع الصحي والطرق والجسور ومكائن السيارات والتكنولوجيا المتقدمة، ولو عدنا للماضي لوجدنا أن هناك الكثير من المستشفيات والطرق والجسور والمنشآت المهمة شيدت من قبل الشركات اليابانية خاصة في حقبة السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، ونحن نتطلع إلى علاقات واسعة ومتطورة بين الجانبين في عموم المجالات الاقتصادية وخاصة في مجالات الاتصالات والانترنت الأمر الذي يتطلب مشاركة يابانية واسعة في تلك المجالات، ونتمنى أن تكون هناك مبادرة للشركات اليابانية للإسراع في الدخول في استثمارات في قطاع الاتصالات بما يتناسب مع مكانتها الحالية في العالم وإسهامها في مجالات التنمية الاقتصادية من اجل تحقيق الوصول إلى الغاية المنشودة في التقدم في مجالات الاتصالات والانترنت، حيث لا نزال في بداية الطريق وأمامنا مهام كثيرة يجب أن ننجزها في الفترة المقبلة ومنها الأعداد لمشروع الحكومة الالكترونية ومن المهم الاستفادة من تجربة اليابان في هذا الصدد التي سبقتنا في هذا المجال، وهذا يعزز رغبتنا لمشاركة اليابان في تطوير قطاع الاتصالات العراقية والمشاركة الحقيقية في المشاريع الاستثمارية في هذا المجال سواء من قبل الحكومة اليابانية أو من الشركات اليابانية.

وأشار عبد القادر إلى أن هناك عددا كبيرا من الشركات العالمية المتطورة تنفذ حاليا عددا من المشاريع الحيوية والمهمة في قطاع الاتصالات والانترنت وتكنولوجيا المعلومات حيث وقعت الوزارة عددا من العقود الاستثمارية معها لتطوير واقع البنى التحتية لهذا القطاع وإعادة بناء وتأهيل مباني مراكز الاتصالات والبدالات والربط مع دول العالم الاخرى وتحديث البدالات لإبدال القديمة منها بأخرى حديثة ومتطورة وتحديث الشبكات الهاتفية في عموم العراق واستخدام القابلو الضوئي على نحو واسع في جميع المحافظات والعمل بمنظومات المايكروويف والقابلو البحري لربط العراق بجميع دول العالم عبر الخليج العربي وغيرها من المشاريع.

وقال الوزير إن هناك عددا كبيرا من تلك الشركات تنفذ حاليا تلك المشاريع منها شركات الكاتيل لوسنت الفرنسية و ZTE وهواوي الصينية وغيرها من الشركات العالمية الأخرى، وكنا نتمنى تواجد الشركات اليابانية للاستثمار في قطاع الاتصالات لاسيما أنها تمتلك خبرات وتقنيات كبيرة في العمل لا توجد في غيرها من الشركات العالمية الأخرى.

السفير الياباني أكد من جانبه أهمية تفعيل التعاون بين البلدين في هذا المجال لأهمية تعزيز سبل التعاون بينهما في هذه المرحلة الحرجة التي يمر بها العراق حاليا، وسأعمل عند عودتي لبلدي على حث الشركات اليابانية على الإسراع في الدخول في الاستثمار في العراق بشكل عام وقطاع الاتصالات بشكل خاص، بما يعود بالفائدة والمصالح المشتركة على البلدين الصديقين.

السياسة التجارية الخارجية وأهميتها في تطوير التبادلات التجارية والاقتصادية بين العراق ودول العالم

بغداد/ المدى الاقتصادي

هناك نقاش دائر بين الاقتصاديين حول الأسلوب أو السياسة الناجعة الواجب إتباعها لتفعيل السياسة التجارية ودور التجارة الدولية ومدى مشاركتها في عملية التنمية الاقتصادية بفعالية، فبين من يؤيد سياسة الانفتاح التجاري ومن يريد إبقاء سياسة الحماية التجارية اعتمادا على منهجين اقتصاديين متبعين في العالم، حيث تعتمد مجموعة الدول الرأسمالية الأسلوب الأول في حين تعتمد مجموعة الدول الاشتراكية الأسلوب الثاني، إذ يملك كلا الطرفين المبررات والتجارب العملية التي تدعم وجهة نظره.

وقال الدكتور بهاء السلامي أستاذ الاقتصاد في كلية العلوم الاقتصادية إن وجهة النظر الداعمة لمبدأ سياسة الحماية التجارية ترى بالحماية التجارية والجهود الحكومية لوقاية المنتجين المحليين من المنافسة الدولية المنهج الأفضل إتباعه لحماية المعاملات التجارية في اي بلد كان، ولقد اعتمدت الدول الاشتراكية هذا الأنموذج انسجاما مع عقيدتها الاقتصادية المعروفة على مدى التاريخ الاقتصادي في العالم.

وأضاف: أن المعارضين لفكرة الحماية التجارية يرون في عملية الانفتاح التجاري على الأسواق العالمية هو الحل الأفضل للوصول إلى التنمية الاقتصادية الحقيقية بعيدا عن تدخلات الدولة والعقلية الإيديولوجية التي تتبناها.

فيما قالت المستشارة الاقتصادية في غرفة التجارة العراقية البريطانية سحر عبد اللطيف إن للتجارة الخارجية دورا كبيرا وأهمية حيوية في جميع الدول من دون استثناء بحيث اقترنت بنمو الاقتصاد الوطني لها وازدهار ورفاهية شعوبها وارتفاع معدلات دخولهم ومستويات معيشتهم، ومن منطلق افتراضي لنجاح أي دولة ما تتولى المؤسسات العالمية عملية تنشيط السياسات العامة للتبادلات التجارية الدولية، بحيث يصبح نجاح الدولة تجاريا مرهونا بما متوفر لديها من قدرات تنافسية وذاتية تساعدها في تحقيق النمو الاقتصادي المنشود.

وأضافت انه وبالرغم من أن أي عملية تهدف إلى تطوير الاقتصاد الوطني في بلد ما تعتمد بالدرجة الأساس على جهودها في زيادة نسبة التراكم وتكوين رؤوس الأموال والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، وهنا يأتي دور السياسة التجارية الخارجية ومدى التنظيم الذي تتحلى به لتكون عاملا فعالا في عملية التخطيط للتنمية الاقتصادية وديمومة استمراريتها، أما في العراق يدرك الكثير من المتخصصين أن التجارة الخارجية وسياستها المتبعة تعد من المبادئ المتطورة والحديثة المعمول بها حاليا في الدول المتطورة، ومن هنا تبلورت الرؤى لحث الشركات الاستثمارية على الدخول في أسواق العراق والمشاركة في المشاريع الاستثمارية المختلفة، إذ يجب التركيز في هذه المرحلة على أهمية الاستثمار وخاصة في مجالات التنمية المستدامة لما لها من ترابط وثيق بمجالات التجارة الخارجية من جهة وتعزيز العلاقات الدولية من جهة أخرى.

وتابعت أن السياسة المتبعة في التجارة الخارجية وسياستها المتبعة تعد في وقتنا الحاضر بمثابة صمام الأمان لأي دولة نظرا لدورها في المبادلات التجارية وتحقيق الفائض من إنتاجها القومي لسلع معينة التي قد تشح في دول أخرى، أو باستخدامها كأداة لتغيير الواقع الحالي للبنى الاقتصادية للدولة ورفع مستوى معدلات النتاج في سلعة ما والنهوض بواقع نشاطاتها وتداخلاتها ضمن عملية التنمية الاقتصادية وزيادة الصادرات والتقليل من الاستيرادات وتنويع مصادر الدخل من دون الاقتصار على القطاع النفطي فقط، كذلك توسيع مديات حجم التجارة الخارجية إلى حدود يمكن بها إضافة عامل التسهيلات المالية كالرسوم والإعفاءات الكمركية لتحقيق أعلى مستويات من الطاقة التصديرية مع استخدامها بأعلى فاعلية لجذب الاستثمارات الخارجية والتقليل من مصادر الاستيراد من اجل الوصول إلى غاية مصيرية هي نمو الاقتصاد الوطني بمستويات جيدة خلال فترة قياسية.

وأشارت إلى أن الصفة الجوهرية لتحقيق النمو الاقتصادي في العراق هي استخدام السياسة التجارية الخارجية والعلاقات الدولية بنحو جيد للوصول إلى أهداف التنمية وإحداث التغيير المنشود في الاقتصاد العراقي ضمن أسلوب حديث وتخطيط علمي منهجي لمبادئ التجارة الخارجية تحت إشراف الدولة والمتخصصين بهذا المجال، والعمل كذلك على ربط الخطة بخطط الإعمار والتنمية الوطنية كجزء مكمل لعملية أبناء والتطوير لاقتصاديات البلاد وتحقيق الأهداف الاقتصادية المنشودة للعراق الجديد والتي تحتل مكانة مهمة ضمن أولويات العمل السياسي للمرحلة المقبلة لنكون بالتالي قادرين اعتلاء المكانة المرموقة بين الدول في التدرج العالمي للتجارة الخارجية وهي مكانته الطبيعية نظرا لما يمتلكه من موارد طبيعية ومالية كبيرة كفيلة بعودته بقوة إلى الساحة الدولية للتجارة الخارجية وهي مكانة وموقع كان يعتليه منذ سنوات طويلة.

خبير اقتصادي يدعو إلى تشغيل الخطوط الإنتاجية باستخدام دوائر التحكم المنطقي المبرمج

بغداد/ المدى الاقتصادي

دعا الخبير الاقتصادي في وزارة الصناعة والمعادن طه ياسين إلى تشغيل الخطوط الإنتاجية عبر استخدام دوائر التحكم المنطقي المبرمج، وذلك لمواكبة التقدم الصناعي وتطور تكنولوجيا وتقنية المعلومات، فضلا عن التعقيدات الحاصلة في استخدام الخطوط الإنتاجية وكثرة الأعمال والحركات التي تؤديها المعدات، وخاصة في خطوط التشغيل ذات الإنتاج النمطي (Mass Production)، وأيضاً كثرة استخدام معدات التوصيل الرئيسة والمساعدة والمؤقتات الزمنية، وكذلك لغرض الحصول على سيطرة أسهل لمعدات الخط الإنتاجي وإصدار إشارات للتشغيل والإطفاء بصورة أدق وبفترة زمنية اقصر تم إنتاج وحدات للسيطرة الكهربائية (PLC) لغرض إجراء عمليات التشغيل والإطفاء بناءً على ما يتطلبه الخط الإنتاجي وما تصدره تلك الوحدة من أوامر تشغيل.

وأضاف على مدى سنوات طويلة تم استخدام وسائل السيطرة الكهربائية مع تشغيل معدات الخطوط الإنتاجية والمتمثلة بأزرار التشغيل والإطفاء (on-push putton) و(off pushputton –)، والموصلات الكهربائية (Contactors)، ومحددات السرعة (Limit switches) والمؤقتات الزمنية (Timers) ووسائل الحماية للمحركات للأحمال Over Load ولدوائر القصر C.B أو Fuses والمتحسسات Sensors.

وقال ياسين: أما بالنسبة لوحدة PLC فهي تمثل نموذجا متطورا لعمل تلك الوحدات على وفق التطورات الكبيرة الحاصلة في مجال دوائر السيطرة الكهربائية والالكترونية على المعدات، وبما يؤمن تشغيل وإطفاء للمعدات بصورة دقيقة وانسيابية عالية وبفترة زمنية اقل، وبينما النموذج القديم الذي استخدم في نظام السيطرة على تشغيل تلك المعدات يحتوي على محرك صغير مساعد (Servo Motor) يتم تشغيله بواسطة تغذية ٢٢٠V، ٥٠H٢ وخلال عملية تشغيله يقوم بإعطاء مجموعة من الإشارات الكهربائية (Analog Signal) لمجموعة ملفات الكونتكتورات والتي تقوم بدورها بتشغيل أو إطفاء المحركات والصمامات الكهربائية في الخط الإنتاجي وعن طريق (كونتكتورات مساعدة) (Auxiliary Contactors)

يكون الآن وبالتطور الحاصل في نظم السيطرة الصناعية يتم استخدام وحدة (PLC) دوائر التحكم المنطقي المبرمج الذي يقوم باختزال الوقت والجهد معا، وتتكون هذه الوحدة من عدة أجزاء هي وحدات الإدخال I/P Card، وحدات الإخراج O/P Card، وحدة المعالجة المركزية Control Processing) Unit)،

ويتابع تقوم وحدات الإدخال باستقبال الإشارات الواردة من الخط الإنتاجي مثل (سويجات التشغيل – السينسورات (H.L أو L.V) أو (إشارات الإملاء أو التفريغ) وكذلك (محددات الحركة أو محددات السرعة Limit switch) يتم في هذه الوحدة التعامل مع تلك الإشارات حيث يتم تحويلها من إشارة متناوبة إلى إشارة منطقية (A/D) يتم إرساله إلى وحدة (المعالجة) أما بوجود إشارة منطقية Signal ١)) او عدم وجود إشارة منطقية (٠).

فيما تقوم وحدة المعالجة المركزية باستلام الإشارات (Digital) المنطقية والمستلمة من معدات I/P وعلى ضوء البرنامج الذي يتم إدخاله لمنظومة (CPU) يتم إصدار إشارات الإخراج المنطقية إلى وحدة O/P، في حين تقوم وحدات الإخراج باستلام الإشارة الواردة من وحدة (CPU) ومن ثم تحويلها إلى إشارة متناوبة (Analog) لغرض تشغيل ملف كونتكتور أو تشغيل الصمامات الكهربائية (Selonied Valves) أو إطفائها على وفق متطلبات عمل الخط الإنتاجي.

ويشير إلى أن استخدام هذا الأسلوب المتطور في التشغيل يسهل من عمليات التشغيل للخطوط الإنتاجية وإمكانية السيطرة على المعدات بدقة اكبر وبفترة زمنية اقل، إذ من المعروف أن معدات الخط الإنتاجي يتم وضعها على وفق تصميمات الشركات العالمية المنتجة على مساحات واسعة وأحياناً بطوابق متعددة وهذا يجعل حصول إمكانية السيطرة على جميع المعدات في وقت واحد صعبة للغاية، حيث تم استخدام نظام الحاسوب الذي يوضع في غرفة للسيطرة ويتم تزويده بمجموعة من البرامج المطلوبة يتم من خلالها إمكانية تسلمه للمعلومات الموجودة في وحدة (PLC)، ليتم السيطرة على جميع معدات الخطوط سواء كانت موجودة على حيز واسع أو في عدة طوابق حيث يتم عرض معدات الخط على شاشة الحاسوب (Graphic) ويتم من خلال الحاسوب إجراء عملية التشغيل والإطفاء الأوتوماتيكي والحصول على سيطرة وتقنية اكبر للمعدات في الخط الإنتاجي وحماية المعدات العاملة من التلف وبذلك نحصل على منتج بمواصفة قياسية وجودة عالية.

العدد (1931) السنة الثامنة - الثلاثاء (12) تشرين الاول 2010 | الاقتصادي

الرقابة تلزم أوراسكوم بحماية المساهمين

دبي/ وكالات

دعت الهيئة المصرية العامة للرقابة المالية شركة" أوراسكوم تليكوم" إلى الكشف عن تفاصيل تقييمها قبل فصل أنشطتها المصرية، في إطار اتفاق الاندماج الذي أعلنت عنه الاثنين مع مجموعة "فيمبلكوم،" وذلك انطلاقاً من دورها في"حماية حقوق ومصالح المتعاملين في الأوراق المالية"بالبورصة.

وذكرت الهيئة أن بيان الدمج أشار إلى عدم تضمين الصفقة لنشاط أوراسكوم بمصر، وحصتها في شركتي"موبينيل" و"المصرية لخدمات التلفون المحمول،"متعهدة أن تقوم بالتالي بمراجعة عملية فصل أصول أوراسكوم بين تلك المشمولة بالدمج والأصول التي ستستثنى من ذلك"تحقيقاً لمصالح المساهمين."

وقالت الهيئة إنها ستطلب من أوراسكوم" الالتزام بعدم المساس المطلق بأي حقوق ثابتة لحملة الأسهم، وعدم تحميلهم أي أعباء مالية تتعلق أو ترتبط بتنفيذ الصفقة، والالتزام بمواصلة قيد الشركة التي تزاول النشاط في مصر في البورصة المصرية."

وتعهدت الهيئة بأنها ستقوم بـ"متابعة دراسة تبعات الصفة المعلن عنها،" وإصدار البيانات الرسمية حولها.

وبعد الصفقة المقومة نقدا وبالأسهم تعتزم اوراسكوم الانفصال إلى سهمين منفصلين مدرجين في البورصة المصرية من أجل فصل الأصول المصرية والكورية الشمالية للشركة. وكانت معالم الصفقة التي طال الحديث عنها في السوق المصرية حول شركة"أوراسكوم تيليكوم"المملوكة لرجل الأعمال نجيب ساويرس قد تكشفت الأسبوع الماضي، بعد أن أعلنت مجموعة "فيمبلكوم"الروسية للاتصالات عن توقيع اتفاق دمج مع"ويذر انفستمنتز"التي يملكها ساويرس بما يخلق خامس أكبر مجموعة اتصالات في العالم لجهة عدد العملاء.

وقالت المجموعة الروسية، في بيان رسمي أن مجموع إيرادات الكيان الجديد تبلغ ٢١,٥ مليار دولار، وستتملك"فيمبلكوم"٥١,٧ بالمائة من أوراسكوم تليكوم القابضة، وكامل أسهم"وند"التابعة لها في إيطاليا، على أن يشمل الأمر في وقت لاحق وحدة اوراكسوم في كوريا الشمالية، مقابل فصل الأصول المصرية في سهم مستقل.

وسينال حملة أسهم" ويذر انفستمنتز" حصة تعادل ٢٠ بالمائة من الكيان المدمج، مع حقوق تصويت تعادل ١٨,٥ بالمائة، ويشير البيان إلى أن الموافقة على هذه الشروط جرت الأحد.

وعلق جو لندر، رئيس مجلس إدارة مجموعة"فيمبلكوم" على الصفقة بالقول: "لقد وافق مجلس الإدارة على خطة التوسع الجديدة، وهذا الدمج مع ويذر سيخلق لاعباً دولياً كبيراً في مجال الاتصالات، مع منصات عمل في آسيا وأفريقيا وأوروبا.

ومن المتوقع أن يكون للكيان الجديد أكثر من ١٧٤ مليون مشترك في ٢٠ دولة حول العالم، يبلغ عد سكانها أكثر من ٨٥٠ مليون شخص.

وكانت البورصة المصرية قد علقت التداول على أسهم"أوراسكوم"الأسبوع الماضي وذلك بسبب"التواتر الكثيف"للأخبار التي تبثها وكالات الأنباء والصحف العالمية عن اقتراب مجموعة فيمبلكوم الروسية ورجل الأعمال المصري نجيب ساويرس من الإعلان عن اندماج الأصول المملوكة للطرفين.

وأشار البيان إلى أنه بسبب عدم وضوح الأخبار، وامتناع شركة أوراسكوم تليكوم عن نفي أو تأكيد المعلومات الواردة، ومع الارتفاع الكبير في سعر السهم قررت إدارة البورصة إيقاف التداول على السهم.

في غضون ذلك كشفت مؤسسة الإمارات للاتصالات عن صدور حكم لصالحها من هيئة تحكيم دولية تتبع غرفة التجارة الدولية ICC، حول نزاعها القانوني مع شركة"بلانور أفريك"، بشأن حصة كل منهما في شركة"تيليسيل فاسو"، التابعة لـ"اتصالات" في جمهورية بوركينا فاسو.

وأكدت الشركة الإماراتية في بيان تلقته CNN بالعربية، أن الحكم الصادر عن الغرفة الدولية بالعاصمة الفرنسية باريس، يقضي بأن "مذكرة الاتفاق" المبرمة بين "اتصالات"و"بلانور" في سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٧، لتسوية النزاع بينهما بشأن "تيليسيل فاسو"، هي "وثيقة صحيحة وملزمة قانوناً وقابلة للتنفيذ."

كما أمرت هيئة التحكيم الدولية شركة"بلانور"، التي"خرقت بنود مذكرة الاتفاق"، بحسب البيان، باتخاذ الخطوات اللازمة لإكمال الصفقة في غضون ٦٠ يوماً من تاريخ تبليغ القرار، وإلا فسوف يتم تحميلها غرامة مالية قدرها ١٠ آلاف يورو عن اليوم الواحد، اعتباراً من اليوم ٦١، في حالة عدم الامتثال للقرار.

وتنص مذكرة الاتفاق، التي وقعتها "اتصالات"، باعتبارها من أكبر مساهمي مجموعة "أتلانتيك تيليكوم"، مع شركة"بلانور"، على أن تمتلك" أتلانتيك تيليكوم"٦٨ بالمائة من الحصص في "تيليسيل فاسو"، بينما تحصل"بلانور أفريك"على ٣٢ بالمائة من الحصص.

كما تنص المذكرة على وجوب سحب جميع الدعاوى القائمة بين "بلانور" و"أتلانتيك تيليكوم"، بشأن شركة" تيليسيل فاسو" سحباً نهائياً.

إلا أن البيان نقل عن نائب رئيس أول اتصالات المؤسسة بمجموعة "اتصالات"، أحمد بن علي، قوله إن الشركة الإماراتية "راضية تماماً بتأكيد هيئة التحكيم التابعة لغرفة التجارة الدولية على الطبيعة الملزمة لاتفاقية التسوية، التي سبق التوصل إليها مع بلانور."

ولفت البيان"اتصالات" تعتزم تسريع تنفيذ"مذكرة الاتفاق"، من أجل تسهيل خطط المجموعة الرامية إلى المساهمة بدور فاعل في دعم تطور قطاع الاتصالات في جمهورية بوركينا فاسو.

يُذكر أن شركة "اتصالات"، التي تعد واحدة من كبريات مجموعات الاتصالات في العالم، تعمل في ١٨ دولة بمنطقة الشرق الأوسط، وأفريقيا، وآسيا، وتوفر خدماتها لأكثر من ١٠٧ ملايين عميل.

إشارات الى احتمال إعادة النظر في تخفيض الإنفاق في بريطانيا

لندن/ وكالات

قال وزير الطاقة البريطاني كريس هيون إن التخفيضات الكبيرة في الإنفاق العام يمكن تقليلها إذا تدهورت الأوضاع الاقتصادية أو تحسنت. وأضاف هيون، وهو من الحزب الليبرالي الديموقراطي المشارك في حكومة المحافظين، في مقابلة مع صحيفة الديلي تلغراف إن خفض الإنفاق الذي سيعلن عنه في ٢٠ اكتوبر/تشرين الأول ليس"أمرا غير قابل للتعديل".

وأشار هيون إلى أن الحكومة قد"تغير الاتجاه"للوصول الى مبتغاها في حال تغيرت الظروف الاقتصادية. من جانبه أكد وزير الخزانة جورج اوزبورن ان التخفيضات في الإنفاق ستتم على مراحل على مدى أربع سنوات.

وجاءت تلك التصريحات في وقت أعرب فيه بعض الاقتصاديين عن مخاوفهم من أن بريطانيا عرضة للدخول في ركود اقتصادي مجددا، وان خفض الإنفاق العام بقيمة ٨٣ مليار جنيه إسترليني قد يزيد الأمر سوءا.

وقال مراسل بي بي سي للشؤون السياسية مايك سيرجنت إن موقف رئيس الوزراء ووزير الخزانة هو أن التخفيضات لا بد منها، إلا أن هناك تخفيفا في اللهجة مع اقتراب الإعلان عن تفاصيل التخفيضات.

في غضون ذلك قالت شركتان أحدهما مملوكة لحكومة أبوظبي إنهما حصلتا على حكم لصالحهما في المملكة المتحدة، بشأن قضية اتفاق رعاية مع إحدى شركات سباقات الفورمولا واحد. وقال بيان صادر عن"الاتحاد،"للطيران و"الدار"العقارية إنها"سعداء بحكم محكمة الاستئناف في المملكة المتحدة في القرار الصادر في قضية فورس إنديا، Force India، من قبل شعبة محكمة الملكة من المحكمة العليا في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٩".

وأضاف البيان"بدأ الأمر عندما دخلت الاتحاد للطيران والدار العقارية في اتفاقية رعاية مدتها ثلاث سنوات مع فريق سبايكر Spyker للفورمولا ١ في العام ٢٠٠٧."

وتابع البيان"أعقب ذلك تغيير في ملكية الفريق، وتم تغيير اسمه إلى فريق فورس إنديا للفورمولا١، مع تغيير علامة السيارة التجارية بالكامل، دون اللجوء للرعاة الرئيسيين، وهما الاتحاد للطيران والدار العقارية."

وأكدت محكمة الاستئناف أنه"نتيجة لهذا وغيرها من الانتهاكات الأخرى التي قامت بها فورس إنديا بما ينص به العقد يحق للاتحاد للطيران والدار العقارية وضمن حقوقهم التعاقدية بإنهاء اتفاق الرعاية،"وفقا للبيان.

ونقضت محكمة الاستئناف القرار السابق للمحكمة العليا، ووجدت أن الاتحاد للطيران والدار العقارية لا يحق لهما فقط إنهاء العقد بل إن فورس إنديا قد خرقت التزاماتها التعاقدية.

وقالت الشركتان إن"محكمة الاستئناف أمرت النظر في القضية لرفعها مجدداً إلى شعبة محكمة الملكة لتقييم والأضرار التي لحقت بالاتحاد للطيران والدار العقارية، وأمرت فورس إنديا بدفع تكاليف الدعوى."

إيران تتهم البنك الدولي بأنه ينتهج سلوكا متعارضاً مع الاتفاقيات الدولية

واشنطن/ وكالات

اتهم وزير الاقتصاد الإيراني شمس الدين حسيني البنك الدولي بانتهاج"سلوك تمييزي"ضد إيران بعدما رفض إقرار معونة تنموية جديدة لبلاده.

وفي خطاب أمام جلسة عامة للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، قال حسيني إن المساعدات التنموية والإنسانية ليست ضمن عقوبات الأمم المتحدة التي فرضتها القوى العالمية على إيران للحد من نشاطها النووي.

وأضاف أن رفض البنك منذ عام ٢٠٠٥ للنظر بعين الاعتبار لإستراتيجية جديدة للإقراض، تعرف باسم إستراتيجية مساعدة الدول، مع إيران يتعارض مع بنود اتفاقية إنشاء مؤسسة الإقراض الدولية.

وذكر أن تصرفات البنك الدولي تحرم إحدى الدول الأعضاء من موارد للتنمية. وبين حسيني في اجتماعاته بالبنك الدولي إن مسؤولين أشاروا إلى عقوبات الأمم المتحدة و"الرأي السلبي لبعض الدول"كأسباب لعدم إقراض إيران. وأشار إلى أن البنك الدولي"ممنوع من التدخل بأي شكل في الشؤون السياسية للدول الأعضاء أو التأثر بالميول السياسية للدول الأعضاء".

وضغط مشرعون أمريكيون على البنك الدولي، برئاسة الأمريكي روبرت زوليك، لعدم إقراض إيران وهددوا بتعليق التمويل الأمريكي للمؤسسة التي تحارب الفقر إذا تم إقرار إقراض جديد لإيران.

ويقول البنك الدولي في موقعه على الانترنت إن قرار مجلس الأمن رقم ١٧٣٧ (الصادر في مارس/ آذار ٢٠٠٧) ضد إيران، يدعو الدول الأعضاء والمنظمات الدولية للامتناع عن منح تمويلات جديدة لإيران، ويستثني في الوقت نفسه الأنشطة الإنسانية والتنموية التي تقوم بها المؤسسات المالية الدولية.

صندوق النقد يدعو إلى فض نزاعات صرف العملات

واشنطن/ (رويترز)

دعا البيان الختامي لاجتماعات صندوق النقد الدولي في واشنطن إلى تعزيز دور الصندوق وفاعليته في فض النزاعات بشأن سعر صرف العملات.

ونشرت اللجنة النقدية والمالية الدولية، وهي الهيئة المكلفة بتحديد التوجهات الكبرى لصندوق النقد الدولي التي تشارك فيها ٢٤ دولة، بيانا في ختام اجتماعها في العاصمة الاميركية باسم الدول الأعضاء الـ١٨٧.

وحرص البيان على تأكيد دور الصندوق في ضمان ألا تتسبب السياسات الاقتصادية الوطنية في عرقلة النمو العالمي.

كما دعا البيان إلى دور أكبر للصندوق في زيادة مراقبة السياسة الاقتصادية والنقدية للقوى الخمس الرئيسية، وهي الولايات المتحدة ومنطقة اليورو والصين واليابان وبريطانيا.

وطالب البيان بإجراء مزيد من الدراسات بشأن الاختلالات الاقتصادية الدولية وسياسات اسعار صرف العملات، الا انه لم يطلق اي دعوات محددة لتحسين الاستقرار الاقتصادي.

وقالت لجنة التوجيه في الصندوق، التي تسعى جاهدة للحصول على توافق بشأن تخفيف التوترات حول العملات بين الاقتصاديات الرئيسية، من بينها الصين والولايات المتحدة، ان على الصندوق مواصلة درسه هذه المسالة.

وأفادت في بيان انه "فيما اثبت النظام النقدي العالمي قوته، الا ان التوترات ونقاط الضعف لا تزال قائمة نتيجة الاختلالات العالمية المتسعة واستمرار تقلبات تدفق رأس المال وتحركات سعر صرف العملات والقضايا المتعلقة بالإمدادات وتراكم الاحتياطات الرسمية".

واضافت اللجنة انه "نظرا للأهمية الكبرى لهذه المسائل... ندعو الصندوق إلى تعميق عمله في هذه المجالات بما في ذلك إجراء دراسات معمقة للمساعدة على زيادة فعالية السياسات لإدارة تدفقات رأس المال".

من ناحية أخرى، توقعت إدارة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في البنك الدولي أن يبلغ معدل النمو في المنطقة أربعة بالمئة للعام الحالي ٢٠١٠. وأشارت الإدارة في تقريرها السنوي إلى ضرورة المحافظة على هذه النسبة من النمو حتى يعود المعدل إلى وتيرته قبل الأزمة الاقتصادية العالمية.

وأبدت شمشاد اختار نائب مدير البنك الدولي لشؤون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لـ"بي بي سي" رضى عن التقرير الصادر عن البنك الدولي، واعتبرته "تقريراً متزناً يعكس بين التعافي الذي تحقق في المنطقة، ويعرض في الوقت ذاته التحديات المتوقعة على المدى القصير وكذلك المدى الطويل".

وتلفت اختار إلى أن "التقرير هذا ليس متفائلا وإنما متزناً، ولا شك في أن التعافي بدأ والنمو المتوقع في هذا العام نحو ٤ بالمئة".

وحققت دول مجلس التعاون الخليجي هذا العام نموا بلغ ٢,٤ بالمئة مقارنة بـ٢,٩ بالمئة في الدول المصدرة للنفط كالعراق وإيران واليمن والجزائر.

وما زالت هذه الدول تواجه المصاعب للخروج من الأزمة الاقتصادية.

جاء ذلك فيما دعا اكبر مساهم في صندوق النقد الدولي، اي الولايات المتحدة، المؤسسة المالية الدولية الى مراجعة الإجراء الذي يسمح بتوجيه الدعوة إلى دولة ما تجعل من سعر صرف عملتها اقل من قيمته الفعلية عمدا، للعودة إلى النظام.

وهذا الإجراء لا يستخدم الآن في حين تتهم دول عدة الاقتصاد الثاني في العالم، الصين، بتشجيع صادراتها مع سعر صرف يوان عند مستوى ضعيف جدا.

وقال وزير الخزانة الامريكي تيموثي جايتنر امام اللجنة النقدية والمالية "إن على صندوق النقد الدولي ان يعزز مراقبته لسياسات معدلات الصرف وممارسات تراكم الاحتياطات".

واعتبر "أن تراكما مفرطا للاحتياطات على المستوى العالمي يؤدي إلى اختلالات خطرة على النظام النقدي والمالي الدولي ويمنع عملية التصحيح الدولية" بين معدلات الصرف.

وتمنع الصين تحسن سعر صرف اليوان عبر شرائها عملات أجنبية بحسب الولايات المتحدة. وتشير أرقام صندوق النقد إلى أن بكين امتلكت في ٣٠ يونيو/ حزيران اكبر احتياطي بالعملات الأجنبية في العالم مع قرابة ٣٠٪ من المجموع العالمي، أي ٢٤٤٧ مليار دولار.

ولخص وزير الخزانة الاميركي موقفه امام الاجتماع العلني لصندوق النقد الدولي مندداً "باتساع نطاق التدخلات في اسواق الصرف من جانب بلدان تسعى الى عرقلة رفع قيمة عملتها الادنى من قيمتها". ولم يشر صراحة الى الصين لكن حاكم البنك المركزي الصيني زهو شياوشوان رفض مجددا هذه الضغوط.

وذكر بأن الصين سمحت بتعويم عملتها اليوان بشكل اكثر حرية منذ يونيو/ حزيران مضيفا "ونحن نقوم بذلك بشكل تدريجي بدلا من إتباع علاج الصدمة".

ويقتصر صندوق النقد الدولي حاليا في تقاريره عن اقتصادات الدول الاعضاء على الانعكاسات الوطنية للخيارات الاقتصادية. ويقلل التعقيد الذي يحيط الإجراء الخاص بالتنبيه على دولة ذات عملية مخفضة القيمة، من جدوى مثل هذا الإجراء.

وكان رئيس البنك الدولي روبرت زوليك قد قال في وقت سابق ان حملة مؤسسته لجمع الأموال لمساعدة البلدان الأشد فقرا في العالم ستتطلب "قوة دفع مستمرة" نظرا لتخفيضات الميزانية في الدول المانحة الغنية.

واضاف زوليك ان عدم توفير الدول المانحة موارد كافية للبنك من أجل دعم الفقراء من شأنه أن "يدمر" الجهود المبذولة لمعالجة مشكلة الفقر العالمي.

وبينما تواجه الدول المانحة الغنية ضغوطا لخفض الإنفاق في إطار محاولاتها للتعافي من آثار الأزمة المالية العالمية يتوجه البنك الدولي إلى الاستفادة من الدول المانحة بالأسواق الناشئة والتي تشمل الصين والبرازيل.

وتابع زوليك خلال مؤتمر صحفي في نهاية اجتماع مع الدول الأعضاء بالبنك الدولي "في وقت (نشهد فيه) خفضا في الميزانيات سنبذل قصارى جهدنا لبناء تحالف عالمي لمشاركة عبء (سد فجوة) توفير الأموال."

ويجري البنك الدولي حاليا مفاوضات مع الدول المانحة للمساهمة في تخصيص موارد جديدة لهيئة التنمية الدولية التي توفر المنح وقروض التنمية منخفضة الفائدة إلى ٧٩ دولة من الدول الأشد فقرا في العالم.

وأوضح زوليك أن الجهود "القوية" لجمع الأموال من شأنها أن تساعد على حماية ٢٠٠ مليون طفل إضافي وأن تمد نطاق توفير خدمات الرعاية الصحية إلى ٣٠ مليون شخص إضافي وأن تساعد على مد طرق يبلغ إجمالي طولها ٨٠ ألف كيلومتر وأن تدرب وتوظف ما يزيد على مليوني مدرس جديد.

وأضاف "التحدي الماثل أمامنا هو أنه في وقت يشهد ضغوطا في الميزانية نحتاج لان نتضامن لتشكيل التحالف... وأن نظهر أن الجميع يشارك وأننا نمضي قدما نحو تحقيق ذلك لكن الأمر سيتطلب دفعات متواصلة."

ودفعت الأزمة المالية العالمية- التي اندلعت بعد وقت قصير من ظهور أزمة الغذاء- البنك الدول إلى التعهد بتوفير مبالغ قياسية بلغت ١٤٠ مليار دولار منذ ٢٠٠٨ لمساعدة الدول الفقيرة.

"مرسيدس" تستدعي 85 ألف سيارة لعطل في المقود

برلين/ وكالات

أعلنت شركة "مرسيدس بنز"، "مصنعة السيارات الفارهة إنها ستستدعي نحو ٨٥ ألف مركبة من طرازات معينة، لعامي ٢٠١٠ و٢٠١١، بسبب أعطال محتملة في مقود التوجيه.

ويشمل الاستدعاء، طراز "سي كلاس" ٢٠١٠، إلى جانب "إي كلاس كوبيه"، "العادية والقابلة للطي لعامي ٢٠١٠ و٢٠١١، اعتبارا من الشهر الجاري.

وقالت الشركة في بيان، إن أنظمة التوجيه في المركبات "ربما تتعطل بسبب فقدان سائل دعم التوجيه، "ما يجعل السائق يفقد السيطرة تماما على سيارته، وفقا لما أكدته الشرطة في بيانها.

ويأتي إعلان "مرسيدس" بعد نحو أسبوعين على إعلان "هيونداي" الكورية الجنوبية لصناعة السيارات سحب قرابة ١٤٠ ألف سيارة من طراز "سوناتا" موديل عام ٢٠١١ جراء خلل في المقود، وفق الدائرة الوطنية لأمن الطرق السريعة بالولايات المتحدة.

وأوضحت الدائرة، أن السيارات المتأثرة بقرار الاستدعاء هي تلك المصنعة خلال الفترة من ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٩ إلى سبتمبر/أيلول ٢٠١٠.

وبررت الهيئة قرار السحب بسبب خلل في مفاصل عامود المقود، الذي ربما لم يجر تركيبه على نحو صحيح أو إحكام تثبيته"، ونتيجة لذلك، قد يتعرض سائق السيارة إلى تراجع في قدرات المقود.

ولفتت "الدائرة الوطنية لأمن الطرق السريعة" إلى أن التحقيق الذي أعلنت الشهر الماضي عن إجرائه بشأن مشاكل حول ميكانيكية المقود، متصلة بالاستدعاء، وأن التحقيقات استندت إلى حادثتين أبلغت عنها.

السوق السعودية تتراجع بضغط من مثيلاتها الدولية

الرياض/ وكالات

تراجع مؤشر السوق السعودية في افتتاح تداولات الأسبوع بتأثير خسائر أسواق المال العالمية وتراجع الدولار، ليغلق عند مستوى ٦٣٩٢ نقطة، فاقداً ٢٥ نقطة تعادل ٠,٤ في المائة من قيمته، مع تراجع قوي لمعظم القطاعات.

واقتصرت التداولات على ٢,٢ مليار ريال مقابل ١٠٣ ملايين سهم، وذلك من خلال أكثر من ٥٣ ألف صفقة، كان لأسهم "الإنماء" و"كيان" و"معادن" و"كهرباء" وزين" و"س ابك" و"الراجحي" النصيب الأكبر منها، وقد تراجعت الأسهم الثلاثة الأخيرة.

ومن بين ١٤٤ شركة جرى تداول أسهمها خلال الجلسة، اقتصرت المكاسب على ٤٦ شركة، على رأسها "بوبا العربية" و"معادن" و"الأبحاث والتسويق"، "بينما تراجعت أسهم ٧٩ شركة، تتقدمها "بدجت السعودية" و"البلاد" و"أنابيب" و"ساب."

وتراجعت غالبية المؤشرات القطاعية، وعلى رأسها على مستوى التأثير، "المصارف" و"الصناعات البتروكيماوية" و"النقل،" في حين اقتصرت المكاسب على قطاعات "الطاقة" و"الاستثمار الصناعي" و"الإعلام والنشر."

الاقتصادي | العدد (1931) السنة الثامنة -الثلاثاء (12) تشرين الاول 2010

رئيس اتحاد الصناعات في البصرة: تراجع المشاريع والمعامل معطلة في ظل صمت حكومي

مقابلة: ضياء السراي
تصوير: ادهم يوسف

تراجعت الصناعات المحلية بشكل عام منذ سنوات، واستمرت مسيرة التراجع هذه موجهة ضربة كبيرة للاقتصاد الوطني بعد أن فقدت المصانع العراقية بشقيها الحكومية والخاصة قدرتها على منافسة السوق إزاء قلة التخصيصات المالية والفنية من قبل الحكومات المتعاقبة على العراق، بحيث أضحى واقع الصناعات العراقية مريرا ومأساويا.

البصرة كغيرها من محافظات العراق تعطلت فيها الصناعات المحلية، فأكثر من ١٦٠٠ مصنع أهلي مجاز ومسجل ضمن اتحاد الصناعات أفلس وأنهى أعماله، وثلاثة أحياء صناعية كبرى توقفت هي الاخرى وحولت صناعاتها الى اعمال مختلفة تمثلت في جمع الحديد بأنواعه لتصديره إلى معمل حديد وصلب أربيل بعد أن عطلت وزارة الصناعة والمعادن العراقية معمل حديد وصلب البصرة، ومصانع اخرى تحولت إلى مخازن للسيارات المستوردة التي امتلأت بها طرقات وساحات البصرة.

رئيس اتحاد الصناعات في البصرة ماجد رشك عبد، حاورته "المدى" مستعرضة الحالة المزرية التي وصل لها واقع الصناعات في البصرة.

ما هو واقع حال الصناعات في البصرة من منظار اتحاد الصناعات البصري؟

تقريبا يمكن القول إن الصناعات في البصرة قد تعطلت بنسبة كبيرة جدا وهجرت المصانع وأفلس اغلبها وحول القسم المتبقي منها إلى أعمال اخرى لكنها ليست صناعية، والانهيار الذي وصلت له الصناعات المحلية في البصرة نتج عن جملة من العوامل التي تكاتفت لتؤدي بحياة اغلب الصناعات البصرية بعد ان كانت محافظة البصرة محافظة صناعية، تصنع المنتجات الغذائية المختلفة، والمنتجات الأخرى كهياكل السفن والمواد المنزلية ومواد التجميل ومانحوه.

ما هي العوامل التي تكاتفت لتئد الصناعات المحلية في البصرة؟

انقطاع التيار الكهربائي بشكل مستمر وعدم كفايته لتشغيل المصانع على اختلاف عملها، كان سببا أول تبعته أسباب اخرى منها، قلة او انعدام دعم وزارة النفط والدوائر المختصة للمصانع البصرية بالوقود الذي قد يكون بديل نقص الكهرباء، ولم يتسن لنا تدارك هذا الخطر حتى جاءت موجة كبيرة اغرقت المصانع وأحالتها حطاما، وهي التجارة العشوائية المنفلتة التي أغرقت الأسواق ببضائع قديمة وجديدة ومستهلكة وكلها رديئة، ولها صفة مشتركة هي رخص أسعارها حتى إذا حاول المصنع العراقي أن يصنع سلعة مماثلة فانه سينفق عليها خمس أضعاف سعر السلعة المستوردة.

غياب سياسة حكومية رشيدة تقنن التجارة وتنظمها وتدعم الصناعة المحلية بإجراءات غير مبالغ بها مما يتيح مجال التنافس الشريف بين المصنع والتاجر العراقي سبب جديد، ناهيك عن عشوائية القرارات التي تصدر من الجهات المسؤولة وصناع القرار والتي لا تصب جملة وتفصيلا في مصلحة المنتوج الوطني، هذه الأسباب وغيرها الكثير كانت أدوات قاتلة أودت بحياة الصناعات العراقية.

هل هنالك دور لدول الجوار في كارثة الصناعة المحلية البصرية؟

دول الجوار غير مسؤولة عن كوارثنا الداخلية، إن أتيحت الفرصة لأي دولة بان تستغل سوق معينة في دولة أخرى لتصرف به صناعاتها وبضائعها،فانها لن تتوانى عن ذلك، لكن ما هو دور الحكومة العراقية في دعم وتشجيع وتطوير الصناعات المحلية، وما هو دورها في منع التدخلات الخارجية تؤثر على الصناعات إن حدث ذلك فعلا... ومع ذلك لدينا في البصرة صناعات رغم التحديات المذكورة إلا أنها استمرت ونجحت، كصناعة أجهزة الحماية الالكترونية للأجهزة الكهربائية التي فاقت المستورد بجودتها وصناعة المياه المعقمة وصناعات أخرى غذائية وزراعية.

ما هو دور اتحاد الصناعات في هذه المعادلة لاسيما وانه جهة تتحمل مسؤولية حماية الصناعات والمطالبة بحقوق الصناعيين والتصدي لكل التحديات التي تجابه الصناعة المحلية؟

اتحاد الصناعات في البصرة يعمل بكل جهوده من اجل تحقيق الاستقرار للصناعات في المحافظة وإعادة بعضها تدريجيا من خلال تأسيس تجمعات ضاغطة توعوية تقدم حلولا لمشاكل الصناعات، وتخاطب المحافظة والحكومة المحلية من اجل ضمان حماية صناعاتنا المحلية.

مؤخرا تأسس مجلس عام للأعمال في البصرة ضم اتحاد الصناعات كمؤسس فاعل في المجلس بالإضافة إلى عضوية اتحادات ونقابات ومنظمات مجتمع مدني، هدفه الخروج بالواقع الاقتصادي من مشاكله التي يعاني منها ويتبنى وجهة نظر وآراء مكونات القطاع الخاص ومنها الصناعات المحلية في المحافظة، وان كان هذا لا يكفي لكنه بداية توجيه الجهود وجمعها لتكون قوى مؤثرة على الساسة والمسؤولين في المحافظة.

إضافة إلى ما ذكرت، ما هو دور اتحاد الصناعات في توجيه نشاط المصانع والكوادر التي يتبنى المطالبة بحقوقها وتنظيمها؟

حاليا الاتحاد يوجه نشاطه نحو الزراعة كصناعة لها رواج ومقوماتها شبه متكاملة في المحافظة، ويعاني الشارع البصري من نقص في المنتجات الزراعية وغلاء المنتجات المستوردة وعدم ملاءمتها الطلب المحلي، وبعد ان منعت وزارة الزراعة على معابر البصرة ومنافذها المائية استيراد المنتجات الزراعية نشط الاتحاد في دعم صناعة الزراعة للبيوت المغطاة، ونسقت الجهود مع أصحاب مصانع المستلزمات الزراعية في البصرة ليجهزوا المزارعين بمنظومات متكاملة للزراعة المغطاة وتمكن عدد من المصانع، من تصنيع عاكسات شمسية وخلايا للطاقة توفر بديلا ناجحا ورخيصا للمزارع عن التيار الكهربائي، وصار بمقدور المزارع البصري الاعتماد على المنتجات المحلية من المستلزمات الزراعية،لكن التجربة بحاجة الى دعم وتشجيع الحكومة المحلية.

كيف تنظرون لمستقبل الصناعة في البصرة كقطاع خاص؟

مع التجارة العشوائية غير المنتظمة بسياسة حكومية وطنية فان المستقبل لا يدعو للتفاؤل، والحال إن ما قضى على صناعاتنا هو التخبط في سياسات تجارية وسيطرة قوى على الحدود وعلى التجارة مما اربك الواقع العراقي وهمش الصناعات المحلية واوجد ثقافة استهلاكية سيئة لدى المستهلك لم تلتفت له الحكومات التي تعاقبت بعد ٢٠٠٣،إذا ما استثنينا الحكومة السابقة، وفي ظل غياب الرقابة التجارية وغياب سياسة حماية المنتجات المحلية فان المستقبل لا ينبئ بخير.

وان أردنا الوصول الى مستقبل صناعي جيد علينا التفكير بالوسائل والآليات، وأولها حماية المنتج المحلي بعد أن تعاد له مكانته وهيبته وتحل الثقة في المستهلك ليتجه صوب صناعاتنا، ولابد من إبعاد تجار المرحلة الراهنة، تجار الفرصة والمكسب، هؤلاء هم من افسد الصناعة المحلية والذائقة الاستهلاكية للمواطن العراقي.

اتحاد الصناعات البصري أين يجد نفسه في معادلة الاقتصاد ومدى قربه من الحكومة المحلية؟

اتحاد الصناعات البصري يقف في المنتصف ولا يقبل بان يكون في المؤخرة لأنه اتحاد عريق وله منجزاته محليا ويسعى إلى الوصول لمراتب متقدمة وان يكون فاعلا في المعادلة الاقتصادية في المحافظة، وعن مدى قربه من الحكومة المحلية، فهو قريب جدا والحكومة المحلية تدعم توجهات الاتحاد وتعاونت معه في مشاريع كثيرة والآن لدينا مشاريع جديدة نبغي عرضها عليهم ونأمل بان يقدموا لها الدعم لما فيها من مصلحة للمحافظة.

يمكن القول إن الصناعات في البصرة قد تعطلت بنسبة كبيرة جدا وهجرت المصانع وأفلس اغلبها وحول القسم المتبقي منها إلى أعمال اخرى لكنها ليست صناعية، والانهيار الذي وصلت له الصناعات المحلية في البصرة نتج عن جملة من العوامل التي تكاتفت لتودي بحياة اغلب الصناعات البصرية بعد ان كانت محافظة البصرة محافظة صناعية، تصنع المنتجات الغذائية المختلفة، والمنتجات الأخرى كهياكل السفن والمواد المنزلية ومواد التجميل ومانحوها.

مع التجارة العشوائية غير المنتظمة بسياسة حكومية وطنية فان المستقبل لا يدعو للتفاؤل، والحال إن ما قضى على صناعاتنا هو التخبط في سياسات تجارية وسيطرة قوى على الحدود وعلى التجارة مما اربك الواقع العراقي وهمش الصناعات المحلية واوجد ثقافة استهلاكية سيئة لدى المستهلك لم تلتفت لها الحكومات التي تعاقبت بعد 2003، إذا ما استثنينا الحكومة السابقة، وفي ظل غياب الرقابة التجارية وغياب سياسة حماية المنتجات المحلية فان المستقبل لا ينبئ بخير.

الاقتصادي | العدد (1931) السنة الثامنة - الثلاثاء (12) تشرين الاول 2010

البصرة

تشتري نفايات الدول المجاورة

تحقيق: ضياء السراي
تصوير: ادهم يوسف

أفاقت المدينة لتجد اكبر شوارعها قد اجتاحته السلع القديمة، وكأن منطقة سفوان الحدودية التي اشتهرت بتجارة نفايات الخليج ودوله، انتقلت إلى وسط البصرة... البضائع القديمة المستخدمة القادمة من الخليج العربي غطت جانبي الطريق الكبير المؤدي إلى قلب المدينة، وأصبح بمقدور أهالي البصرة اقتناء السلع العتيقة من وسط المدينة دون حاجة السفر لمسافة كبيرة حيث منطقة سفوان الحدودية.

تجارة المستخدم تغزو المدينة

"كل ما تبحث عنه تجده من أثاث، مستلزمات صحية، ملابس،حقائب،عدد يدوية وسلع معمرة،كل شيء بلا استثناء". ينادي احد الباعة وهو يروج لبضاعته التي تناثرت داخل محل غير نظامي محاط بشرك مغطى بقطع خيمة كبيرة ربطت بقوة، الناس تدخل تلك الأماكن وتفتش عما تريد على غير هدى، فطريقة البيع كما يصفها زياد احد الباعة تعتمد قدرة المتبضع على تشخيص وفحص السلعة وهي غير قابلة للرد أن تبين انها عاطلة أو غير صالحة للاستخدام.

كيف ولماذا؟

النفايات الخليجية بدأت تتجمع في الجانب الكويتي المقابل للجانب العراقي في ساحات سفوان الكويتية الكبيرة بينما يتهافت عليها التجار العراقيون الذين يجدون فيها مكسبا ماديا كبيرا، احد التجار العراقيين يؤكد أنها تجمع من دول الخليج مجانا من قبل الجهات المختصة بجمع النفايات وتدويرها وهي توصل للحدود العراقية الكويتية، مجانا لكنها تباع على التاجر العراقي الذي يصرفها في الأسواق المحلية.

احد المتبضعين يقول"الاسعار زهيدة جدا والبضائع ذات صناعة جيدة ومن مناشئ أصلية، لكنها مستخدمة،غير انها توفر لذوي الدخول المتدنية ملاذا من غلاء أسعار السلع الرديئة التي تملأ الاسواق المحلية".

بائع آخر يعرض لعب اطفال مستخدمة يقول"انه يشتريها بلا فحص كبالات كاملة يصل وزن بعضها الى (٤٠٠ كغم) معبأة بشكل محكم تفتح بعد أن تدفع ثمنها والتعامل مع التاجر الكويتي يكون بحسب الوزن والنوع، عدا السلع المعمرة فان التعامل والبيع والشراء يتم بناء على القطعة، وكل قطعة لها ثمن محدد ولا يحق لك الفحص بل تشتري السلعة كما هي".

دور الحكومة المحلية

الحكومة في البصرة والأمن الاقتصادي اتفقا على إصدار قرار يمنع المتاجرة بهذه البضائع المستهلكة التي تدخل ضمن تصنيفات النفايات لكن الأصوات المتعالية في مجلس المحافظة رفضت القرار وتعذرت بان منعها سيرفع نسب البطالة في المحافظة لاسيما وان آلافا من الشباب البصريين يعملون بهذه التجارة منهم الباعة ومنهم الناقلين وعمال التحميل، وتخشى الجهات المسؤولة في مجلس المحافظة من إثارة حفيظة هذه الفئة التي قد تسبب للمحافظة مشكلة هم في غنى عنها.

من قتل الصناعات المحلية؟

رئيس اتحاد الصناعات في البصرة ماجد رشك عبد الريس يعلن"أن هذه التجارة قتلت ومع سبق الاصرار والترصد، الصناعات المحلية في البصرية كمهنة النجارة والحدادة وصناعة الجلود والملابس ومعامل الزجاجيات وما نحو ذلك. إذ مال المواطن نحو اقتناء اثاث منزلي أجنبي الصنع وان كان مستخدم، بأسعار رخيصة تقل أثمانها عن اثمان

الاثاث المصنع محليا، والمستهلك الذي يبحث عن أبواب او شبابيك حديدية او خشبية يلجأ الى المستخدم لانه من مناشئ أجنبية، والامر يمكن تعميمه على باقي الصناعات المحلية التي لم تعد قادرة على المنافسة".

عبد الريس يقول"انه خاطب الحكومة منذ فترة وطالبهم باتخاذ موقف حازم من هذه الظاهرة التي قضت على الصناعات المحلية وحولت الاحياء الصناعية الى مناطق مهجورة، لكن الحلول الحكومية بطيئة ولا تأتي في الوقت المناسب وبناء على ذلك تأسست بنية اقتصادية سلبية ونشأت ثقافة استهلاكية اسوء، مفادها البحث عن المستخدم من السلع وان كانت نفايات بنظر الدول الأخرى، في وقت هجرت فيه المنتج المحلي".

اتحاد الصناعات يعد المتضرر الأول من هذه الظاهرة لكنه لا يملك حلولا دون إسناد الحكومة وتدخل وزارة التجارة والكمارك وهذه الجهات بمقدورها فرض قوانين وسياسات من شأنها ان تقلل من هذا المد تدريجيا حتى تنتهي وتزول، وإلا فان البصرة ستبقى منطقة طمر مربحة لنفايات الدول المجاورة.

دائرة كمارك سفوان

منذ خمس سنوات وحتى الآن لم تتوقف عجلة توريد البضائع المستهلكة إلى البصرة ومنها إلى باقي مناطق العراق،"وترصد دائرة كمارك سفوان الحدودية دخول أكثر من ٣٠٠٠ طن من هذه المواد شهريا"، بحسب المقدم عزيز مجيد احد ضباط المعبر الحدودي مؤكدا"ان المعبر لم يتوقف يوما واحدا منذ خمس سنوات عن عمله وهو يتعجب لأنه قضى هذه الفترة كلها يراقب دخول هذه البضائع والسلع بهذا الكم الهائل، وقد سأل بعض التجار الكويتيين فأجابوه ان المواطن الخليجي دائم التغيير لكل مقتنياته التي يمنحها لجمعيات إنسانية ولجامعي النفايات الذين يجلبونها الى سفوان. ويتمنى عزيز ان تمنحه الحكومة فرصة يمنع بها هذه التجارة لأنها تلحق ضررا كبيرا بسمعة العراق وباقتصاده".

آراء مختلفة

غرفة تجارة البصرة هي الأخرى تعاني من هذه المشكلة التي تسبب قلقاً للتاجر البصري الذي يبحث عن السلع الجديدة والرخيصة لينافس هذه التجارة، وقد سبق وأن قدمت احتجاجات إلى مكتب محافظ البصرة وقدمت احتجاجات أخرى إلى مجلس المحافظة، لكن الاحتجاجات والاعتراضات لا تجدي نفعا.

الأمن الاقتصادي لديه ضوابط لكنها معطلة في الوقت الحالي، لأنها لم تعدل وهي قوانين علقت كونها تعود إلى حقبة السبعينيات ولا تشتمل على فقرات تنص على معاقبة أو منع المتاجرين بالبضائع المستخدمة، الملازم وهاب نوري من الأمن الاقتصادي في البصرة يحتج هو الآخر على هذه التجارة التي غزت مدينته وينتظر أن يأمر محافظ البصرة بالمباشرة بتطبيق قانون منع تجارة البضائع المستهلكة من سفوان عن طريق الكويت الذي اقره مجلس المحافظة، لكي تنفذ الدائرة مهامها في هذا الخصوص.

هل هنالك آثار أخرى تتركها هذه التجارة، دائرة بيئة البصرة تقول نعم، الموظف صباح نعمة يشير إلى الخارطة الوبائية التي صممت من قبل الأمم المتحدة ومنظمات حماية البيئة العالمية التي تضع السلع المستخدمة والتي تباع مرة اخرى كوسيطة أساسية من وسائط تلويث البيئة ونقل الأوبئة من مكان إلى آخر، والدائرة سبق وأن خاطبت دائرة صحة البصرة والدوائر الحكومية الأخرى صاحبة العلاقة بخطورة هذا الأمر، لكن الجهات التي تملك قرارات المنع لها رأي آخر.

الاقتصادي | العدد (1931) السنة الثامنة -الثلاثاء (12) تشرين الاول 2010

جسر عائم يعيق وصول البواخر إلى ميناء المعقل في البصرة

استطلاع/ ليث محمد رضا

رجعنا بذاكرة العاملين القدامى في ميناء المعقل وآخرين من سكنة في المنطقة إلى أيام خوال عندما كان (الميناء الأم للموانئ العراقية) حائزاً على المرتبة الأولى على مستوى الشرق الأوسط ١٩٦٢ مع مكانة متقدمة على المستوى العالمي، الميناء الذي كان قد أعطى المنطقة المحيطة به بعداً سياحياً مهماً من خلال وجود فندق شط العرب وجزيرة السندباد التي كانت معلماً سياحياً.

وسنطرق في التحقيق التالي أسباب الواقع البائس الذي يشهده الميناء والذي حوله من ميناء مهم على صعيد النقل العالمي إضافة إلى أهمية المنطقة السياحية إلى ميناء يستقبل بواخر صغيرة تحمل كميات بائسة من إطارات السيارات والمواد الإنشائية البسيطة، والأسباب الكامنة وراء بقاء المنطقة بعيدة عن يد الاستثمار حتى اللحظة.

جسر التنومة

مدير ميناء المعقل علي العيداني الذي تحدث عن الأسباب التي تقف عائقاً أمام تطور العمل في الميناء قائلاً: العائق الأول هو جسر التنومة العائم الذي أنشئ مع بداية الحرب العراقية الإيرانية لكونه جسرا منخفضا يخلوا من فتحة ملاحية تسمح بانسياب البواخر.

واضاف العيداني: نقوم بفتح جسر التنومة بالاتفاق مع محافظ البصرة ومديرية الطرق والجسور ثلاث مرات في الأسبوع أيام الاحد والاربعاء والجمعة.

لكن المشكلة لا تزال قائمة اذ توجد بواخر صغيرة تدخل وفي نفس اليوم تريد الخروج وتريد الخروج بسبب عدم وجود فتحة في الجسر.

وتابع العيداني: أنا كنت أوجه الكادر بفتح الجسر في الساعة الثالثة فجراً ولغاية الخامسة فجراً وينتهي عملنا ويعاد فتح الجسر لكي لا يؤثر على اهالي التنومة لأننا عندما كنا نفتحه في الثانية ظهراً كان الأمر سبباً في بعض المشاكل.

ولفت العيداني: المفروض أن أي جسر يكون قرب اي ميناء في العالم ينبغي ان يكون ذا فتحة ملاحية تسمح بمرور البواخر أو أن يكون الجسر عالياً للحد الذي يسمح بمرور البواخر وليس جسر دوب نازل في الماء.

وقد تناقل الناس إشاعات بأن جسر التنمومة الدائمي الذي تعتزم الحكومة المحلية إنشاءه في المكان ذاته سيحمل المشكلة ذاتها،حاولنا متابعة القضية وحملنا القضية الى رئيس لجنة الاعمار والتطوير في مجلس محافظة البصرة مصطفى العطية الذي اكد ان تصميم الجسر الجديد تضمن الأخذ بنظر الاعتبار متطلبات المنطقة سيما ظرف ميناء المعقل.

وقال إن المشكلة تم تلافيها في الوقت الحاضر من خلال السماح للبواخر بالمرور خلال أيام محددة من الأسبوع بالتنسيق مع إدارة الميناء.

بعيد وقريب

الموانئ الأخرى تعد اقرب من ميناء المعقل لكن مع ذلك فهناك من أصحاب البواخر والتجار من يفضل الوصول لميناء المعقل رغم خسارة الوقود والتكلفة بسبب موقع الميناء القريب من مركز المدينة بالإضافة لاحتوائه على ساحات كبيرة لمناورة الشاحنات كما انه يضم مخازن كبيرة تسع لمواد غذائية وإنشائية وان عملية الخزن في ميناء المعقل هي أكثر الموانئ العراقية الأخرى.

العمل الحالي

الميناء الذي تبلغ طاقته التصميمية ٢٥٠٠ طن يتداول هذه الأيام مواد خفيفة كالسيراميك وباقي المواد الإنشائية وإطارات السيارات إذ أنها تحسب بالعدد والحجم وليس بالوزن، الميناء لا يستخدم من قبل وزارة التجارة او غيرها لاستيراد المواد الغذائية لأنه يخلو من سيطرة نوعية بحسب رئيس ملاحظي الأرصفة في ميناء المعقل حامد المياح الذي تحدث قائلاً: تأتي البواخر على احد الأرصفة إذ يأتي بها الدليل البحري لأحد الأرصفة الصالحة لان البعض منها بحاجة إلى إصلاح، إذ أنها مهدمة منذ الحرب العراقية الإيرانية.

وأضاف المياح: يقدم الناقل طلبا باشتغال الباخرة وبعد استحصال موافقة السادة مدير الميناء ومدير الشحن والتفريغ ثم تحال المسألة إلى رئيس ملاحظي الارصفة الذي يبلغ ملاحظي احد الأرصفة ويكتب له بعدم الممانعة تحت الإشراف الكمركي وحسب الضوابط رجاءاً ومن ثم يبدأ الملاحظ بتوجيه العمال لتفريغ الحمولات من الباخرة وإلى الشاحنات.

وتابع المياح: بخصوص الخزن ففي السابق كان الميناء يستقبل مواد غذائية لكن في الوقت الحاضر لا يستقبل هذا الميناء مواد غذائية لأنه لا يحتوي على سيطرة نوعية ولا يستلم الناقل بضاعته إلا بعد الحصول على تصريحة كمركية وفيما لو حصل ان بضاعة فوق الكمية المصرح بها كمركياً فلا يسمح لها بالدخول وعلى صاحب البضاعة ان يؤجر كرينات لغرض تحميلها، اذ ان الميناء يربح في الشهر الواحد من ثلاثمائة الى اربعمائة مليون.

وبخصوص السلع التي يتم استيرادها عبر الميناء قال المدير: في بعض الأحيان حكومية لكن في اغلب الأحيان قطاع

خاص كتجار الاسمنت ونحن ندرك بأن علينا ان نمنح تسهيلات في ميناء المعقل لتجار الاسمنت الذين يستوردون الاسمنت من إيران والإمارات، وبالإضافة للاسمنت تأتي بواخر متوسطة الحجم من الإمارات تحمل إطارات وبطاريات وقطع غيار.

واقع المعقل

٧ أرصفة فقط هي المستخدمة من أصل ١٤ رصيفا يضمها الميناء وبحسب المسؤولين في المعقل أن الميناء فيما لو تطور وأعيد تطوير أرصفته فسيكون ذلك سبباً لإقبال الناس عليه لان هذا الميناء سيحيي منطقة المعقل بالكامل تلك المنطقة التي كانت منطقة سياحية وتقصد من كافة أنحاء العراق.

ويذكر أهالي المعقل ذلك الحراك الاقتصادي الذي كانت تشهده منطقة المعقل إذ كان العرسان يقضون شهر العسل في منطقة المعقل.

ويقول سلام محمد: كانت المنطقة جميلة جداً لكن اصابها الإهمال والكثير من مناطقها كجزيرة السندباد مهملة والشقق الخاصة بالعرسان الآن موجود فيها المتجاوزون (الحواسم) وجسر خالد المهم معطل الموجود قرب الجزيرة ولم يتم إصلاحه وقد أصابه الإهمال.

وبحسب المراقبين فأن ميناء المعقل إذا ما أعيد للعمل وبدأت أرصفته تعمل حتى مع وجود بواخر ركاب وبنايات متنوعة ستكثر رواد الميناء وعندما يكثر رواد الميناء ويرون هذه المناظر الجميلة سيستمرون وستكون السياحة في البصرة جيدة جداً بفعل هذا الميناء.

وبحسب مدير الميناء علي العيداني فأن الميناء معروض للاستثمار وإدارة الميناء تشجع أي مستثمر يأتي لكنه يصطدم ببعض الإجراءات الحكومية بالإضافة لعوائق أخرى كجسر التنومة ناهيك عن الإجراءات الأمنية في ميناء المعقل بفعل وجود السجن.

لذلك نطالب هيئة الاستثمار إن تشجع المستثمرين عملياً ونحن في ميناء المعقل مستعدون لتشجيع كل المستثمرين.

ابن خلدون النائمة

منذ إصابة سفينة ابن خلدون في حرب الخليج الثانية بعدما كانت السفينة تستخدم لتدريب طلبة الأكاديمية البحرية بالإضافة إلى استخدامها كسفينة أحمال في الكلية البحرية السفينة الآن راسية على رصيف ٩ وهي الآن تعيق العمل في هذا الرصيف الذي يعد من أهم أرصفة الميناء وبالرغم من مخاطبة إدارة الميناء إلا أن الشركة العامة للموانئ لم تستجب رفع السفينة وتحويلها لرصيف رقم ٣.

عمال مضطهدون

وبحسب المسؤولين في الميناء فأن العاملين داخل الميناء هم زهاء ١٠٨ موظفين. وقد ذكر لنا العديد من العمال بأنهم يعملون طيلة أيام الأسبوع بما فيها أيام العطل دون يحصلوا على أجور من الساعات الإضافية بالإضافة إلى العمل الإضافي بعد انتهاء الدوام في الثالثة ظهراً إلى السادسة عصراً.

الاستثمار والسندباد

رئيس لجنة السياحة والآثار في مجلس محافظة البصرة زهرة حمزة قالت: إن ملكية جزيرة السندباد هي للقطاع المختلط إذ يملك القطاع الخاص الحصة الأكبر وقد أجرينا اتصالات عديدة بأصحاب شركة السندباد واتفقنا معهم على عرض الجزيرة للاستثمار لكن لحد الآن لم يحصل اتفاق مع أي من المستثمرين.

وأضافت حمزة: ولازلنا نبذل جهودا بالاتصال مع المالكين وأنشأنا لجنة مشتركة من قبل مجلس المحافظ والمحافظة وشركة السندباد وهيئة السياحة التي تعتبر شريكاً في الجزيرة والكثير من الاتصالات، لكن لحد الان لم يحصل اي اتفاق بين هيئة السياحة وشركة السندباد من اجل إحالة الجزيرة إلى مستثمر ما.

وبخصوص استثمار ميناء المعقل سياحياً قالت حمزة: إن لميناء المعقل أهمية سياحية ويمكن يستخدم كمرسى للسفن السياحية والمسألة موقوفة على الاستثمار ولحد الآن لم يحصل أي استثمار في هذه المنطقة لكن توجه الحكومة المحلية هو للاستثمار وأن يكون ميناءً سياحياً.

شركة الموانئ

مدير الإعلام والعلاقات انمار الصافي في الشركة العامة للموانئ العراقية الذي قلنا له إن شركته تتحمل مسؤولية تراجع العمل في ميناء المعقل، قال إن الذي يتحمل المسؤولية هي الدوائر التي لا تقبل أن تفرغ الميناء كسجن البصرة المركزي والدوائر الأخرى التي استغلت الحماية الموجودة للميناء، والميناء يعاني الان من وجود السجن وقد بني سجن مركزي في البصرة خارج المدينة لكن إدارة السجن لا تغادر المكان لأهميته وتحصينه ووجود الكهرباء فيه، وقد خاطبناهم للمغادرة كثيراً لكننا لم نجد الأذن الصاغية التي تستجيب لمخاطباتنا.

وأصر الصافي على أن الميناء الآن يعمل بشكل جيد مشيراً إلى مجيء عدد من البواخر وان المشكلة الوحيدة هي وجود تلك الدوائر التي تستحوذ على مساحات داخل الميناء قائلاً انه شاهد سبع إلى ثمان بواخر بالأمس تنفض في آن واحد وهذا أمر جيد.

وبخصوص الاستثمار السياحي في الميناء ومنطقة المعقل قال الصافي: الآن في بداية مدينة المعقل توجد مدينة الألعاب التي أعادتها الموانئ العراقية عن طريق الاستثمار وبالقرب منها حدائق الأندلس ومتنزه البصرة العائلي كل تلك الامور في المعقل بالإضافة إلى ناد ترفيهي عريق فنحن غيرنا خارطة البصرة السياحية والآن الازدحام ليلاً في الشارع.

وعن سؤالنا بشأن حصر مسألة السفر البحري عبر ميناء ام قصر ولماذا لا يستخدم ميناء المعقل لهذا الغرض سيما وهو يقترب من مركز مدينة البصرة، قال: إن هذه المسألة مأخوذة بنظر الاعتبار وبانتظار الاستثمار بالإضافة إلى أن فندق شط العرب الموجود قرب ميناء المعقل الآن هو مشغول من قبل الجيش العراقي والأماكن المهمة في منطقة المعقل مشغولة.

واضاف الصافي: قمنا بإنهاء تنظيف القناة الملاحية بعد ان تم تنظيف ٩٠٪ كم، تتجه الشركة للاهتمام بموضوع الغاطس وكونه لا يستوعب الغواطس العملاقة ويستوعب غواطس ذات حولات صغيرة إذ أن عمق غاطسه التصميم ثمانية أمتار مما لا يسمح بإدخال بواخر عملاقة.

وبالنسبة لعدم مجيء المواد الغذائية عبر هذا الميناء، قال: إن هذه المواد تحتاج لأرصفة متخصصة وأن هذه الأرصفة حالياً متوفرة فقط في ميناء أم قصر وخور الزبير وفي المستقبل سنسعى لتطوير عن طريق الاستثمار وجلب أجهزة مناولة وشحن على الأرصفة وسنتعامل في هذا مع شركات عالمية كبيرة.

التداعي

بالرغم من المؤهلات الهائلة التي تمتلكها منطقة المعقل والتي كان يتوقع ان تكون سبباً في توسع أهمية المنطقة الا ان اندلاع الحرب العراقية الإيرانية كان بداية لتداعي أهمية الميناء والمنطقة بالكامل بعد أن تضرر ميناؤها وتتالت الأضرار على المنطقة بعد ذلك بتتالي الحروب والازمات والحصار الاقتصادي، بمقابل صعود نجم الموانئ الاخرى ليستمر اهمال الميناء والمنطقة لغاية ٢٠٠٣ حيث تكللت سلسلة الإهمال التي عاشها الميناء حين أصبح الميناء مستقراً لسجن البصرة المركزي ودوائر أخرى جذبها التحصين الأمني الذي يتمتع به الميناء وتوفر الماء والكهرباء فيه.

الميناء يقع على ضفاف شط العرب ويبعد بـ (٣٥) كم عن النهاية الشمالية للخليج العربي إذ تبلغ الواجهة الأمامية لأرصفته (٢,٥) كم مع مرسى الجانب بطول (٥٠٠) م يحتوي الميناء بالإضافة الى المرسى على (١٢) رصيفا تبلغ مساحة الرصيف بحدود (٤٠٠٠) م٢ وطاقة الميناء التصميمية ٢٥٠٠ طن.

أما أرصفة الميناء فتضم رافعتين كهربائيتين غير مستخدمتين في الوقت الحاضر وكانت مخازن الميناء الموزعة على الأرصفة مهيأة لخزن مختلف البضائع المفرغة من البواخر وتختلف قابيلة الخزن فيها للحملات المكتبية والحمولات المتنوعة فضلاً عن وجود مخزن للمواد الخطرة وآخر للتبريد وساحات مكشوفة لاستقبال الحمولات الثقيلة كالمكائن والآلات المختلفة وملحقاتها.

دوائر أخرى

وقد أكد المسؤولون في ميناء المعقل أن أجزاء مهمة من ارض الميناء قد شغلت بعد ٢٠٠٣ من قبل دوائر خارجية كسجن البصرة المركزي ومديرية شرطة الموانئ والكثير من الدوائر الموجودة في الميناء بحسب مدير الميناء وأضاف العيداني أن الدوائر التي تشغل المساحات تعيق عمل الميناء فقد أصبح هذا الميناء بديلا لكل دائرة لا تمتلك موقعاً والميناء يعج بسيارات منتسبي الدوائر الأخرى عند الدخول والخروج.

الاقتصادي | العدد (1931) السنة الثامنة -الثلاثاء (12) تشرين الاول 2010

الثورة النفطية الجديدة!

مهند السماوي

تناقلت وسائل الإعلام الارقام الجديدة للاحتياطي النفطي التي اعلنها العراق يوم 4\10\2010 والتي وصلت الى اكثر من 143 مليار برميل من الاحتياطي الثابت المؤكد وحوالي 505 مليارات من الاحتياطي المتوقع،وجاء الارتفاع من الرقم السابق 115 ملياراً من حقلين فقط وأحدهما اصبح الثالث عالميا حسب الارقام! (وليس الثاني كما يشاع!) أعيد تقييم حجم الاحتياطي فيهما نتيجة لاستخدام احدث الوسائل التكنولوجية التي تملكها الشركات الاجنبية في اضخم صناعة في العالم.

الارقام القديمة تعود لعام ١٩٨٣ وهي شبه ثابتة نتيجة للدمار الذي حصل لذلك القطاع الحيوي نتيجة للحروب والحصار الاقتصادي المفروض مما جعل تحديثها صعب المنال،والتكنولوجيا التي استخدمها العراق وبلدان اخرى مثل ايران وليبيا والجزائر وفنزويلا وغيرها قديمة نتيجة لرفض تلك الدول عودة الاستثمارات الاجنبية الى هذا القطاع الحيوي منذ بداية السبعينيات خوفا من عودة النفوذ الغربي والامتيازات التي منحت خلال تلك الفترة والتي تميزت بالاستغلال البشع دون مراعاة الحصة العادلة للبلدان المنتجة،اما الآن فالظروف الدولية تغيرت كثيرا واصبحت الشركات العالمية تتعامل وفق منهج وطرق تختلف عن اسلوب الامتيازات القديمة، بحيث اصبحت المنافع الاقتصادية لوجود الشركات الاجنبية حسب عقود تراعي المصلحة الوطنية بالطبع اكبر بكثير من منعها ولذلك سمحت حتى الدول المتقدمة في عمل مختلف الشركات المتعددة الجنسيات في اراضيها وحسب التقنية المستخدمة، ومن الدول التي استفادت كثيرا هي مصر التي كثفت الشركات النفطية البحث والتطوير في اراضيها قبل عقدين من الزمن،وبالرغم من ان النتائج النفطية بقيت متواضعة لحد الآن(٤،٥مليار)الا ان النتائج كانت مذهلة في ارتفاع احتياطي الغاز الطبيعي للمرتبة السادسة عالميا! ولهذا السبب فتحت تلك البلدان ومن ضمنها ايران(الخاضعة للعقوبات الغربية) قطاع الطاقة للاستثمارات الاجنبية لكون هذا القطاع محتاجا لاستثمارات مكثفة مع تكنولوجيا عالية تعجز عن توفيرهما محليا... وفي الحقيقة ان تلك البلاد تضررت كثيرا بسبب سوء وقدم الوسائل المستخدمة فيها، بينما وصلت التكنولوجيا الحديثة الى مديات ابعد في النواحي كافة وتراعي البيئة أيضاً،ومن ضمنها ارتفاع المقدرة على الاستكشاف وتقييم حجم الاحتياطي بمدى اعلى وبدقة اكبر والذي قيمت على اساسه الحقول النفطية العراقية على سبيل المثال ورفع القدرة الانتاجية بمستوى اعلى بكثير من السابق.

الرقم الاخير للعراق لم تضف اليه التقييمات الجديدة للحقول الاخرى التي منحت!وكذلك للحقل العملاق الجديد الذي اعلن عنه بعد يومين وقدره ١٥ مليار برميل وكذلك الاحتياطي في اقليم كردستان العراق البالغ ٤٥ مليار برميل مما يعني ان الاحتمال الاكثر دقة ان الرقم الحالي للاحتياطي المؤكد الثابت بدون استكشافات جديدة في غير تلك الحقول المعروفة سوف يكون بين ٢٧٥-٢٩٠ مليار برميل! وهو رقم خرافي جديد يضعنا امام ثورة رقمية جديدة تحطمت بموجبها الارقام السابقة وجعلت جميع النظريات التي توقعت انتهاء عصر النفط في العقد الاول من هذا القرن في متاحف التاريخ لفترة لا تقل عن قرن جديد!

الترتيب المتغير!

كانت التغييرات في الارقام وترتيب الدول حسب الاحتياطي بطيئة التغيير في السابق، ولكن منذ عام ٢٠٠٠ والارقام الجديدة فرضت تغييرات في الجداول الاحصائية،فقد اصبح موقع السعودية الاول في العالم مهددا الآن فهي لديها احتياطي مؤكد يقدر بحوالي ٢٦٤ مليار برميل لم يتغير منذ عام ١٩٨٨ تقريبا!مما يعني ان الرقم الحقيقي اقل من ذلك بكثير ولكن يمكن لها ان ترفعه اذا اكتشفت حقولاً جديدة واعلنت ذلك بالطبع، ولديها مساحات شاسعة كما هو معروف لم يتم الكشف عنها مما يعني بقاءها ضمن المراتب الاولى امرا متوقعا.

وهنالك دول عديدة لم تغير من ارقامها المعلنة منذ ربع قرن بالرغم من مطالبات منظمة الاوبك لدول مثل الامارات والكويت ونيجيريا وغيرها وقد يكون السبب الرئيسي محاولة الحفاظ على حصتها الانتاجية العالية! وهذا يعني ان حجم احتياطياتها الحقيقية اقل من المعلنة بكثير.

المركز الاول سوف يكون نهاية هذا العام لفنزويلا...والغريب ان هذا البلد لم يزد الاحتياطي فيه عام ١٩٨٠ على ١٩ مليار برميل فقط، ارتفع الآن لحوالي ٢١٢ ملياراً! ومن المنتظر ان يصل نهاية هذا العام الى ٣١٦ ملياراً وصولا الى الرقم النهائي الذي طرح بداية هذا العام اي بين ٥٥٠-٦٥٠ ملياراً قابلة للاستخراج وفق التكنولوجيا الحالية من ١٣٠٠ مليار متوقعة ولكن المعروف ان غالبيته نفط ثقيل الكثافة ويكون عادة باهظ التكاليف وارخص ثمنا بنسبة معينة!.

المرتبة الثالثة تمنح أحياناً لكندا بحوالي ١٧٩ مليار برميل الا ان ٩٥٪ هو نوعية نفط الرمال اي ليس نفطاً خاماً ويكون عالي الكلفة وملوثاً للبيئة!...أما إيران التي هبطت للمرتبة الرابعة (١٣٧ملياراً) فهي في مرتبة مؤقتة لانه في حال زوال العقوبات الغربية واستخدام احدث وسائل التكنولوجيا فإن الارقام الحالية لها سوف تتضاعف عدة مرات بسبب اتساع رقعتها الجغرافية غير المكتشفة والمتوقع احتواءها على النفط بكميات ضخمة!.

من الدول التي تقدمت أيضاً هي ليبيا والتي تضاعف احتياطيها النفطي من ٢٢ مليار برميل عام ١٩٩٥ الى ٤٤ مليار برميل الآن ومن المتوقع ارتفاعه مجددا في ظل فتح القطاع امام الاستثمارات الاجنبية التي بدأت في استكشاف مناطق جديدة،كما ان النفط الليبي يمتاز بصفتين مثاليتين هما جودته النوعية العالية وقربه من اسواق الاستهلاك الرئيسية في اوروبا. يتوقع ان تدخل دول اخرى ضمن صفوف المراتب الاولى مثل البرازيل والتي تقدر بحوالي ٥٠ ملياراً بعضه غير مثبت،وان تخرج دول مثل المكسيك واندونيسيا!.

الاحتياطي العالمي الذي توقعت النظريات المتشائمة نهايته ارتفع من حوالي ٧٠٠ مليار عام ١٩٨٠ الى ١٠٠٦ مليار عام ٢٠٠٥ والآن(٢٠١٠) اكثر من ١٣٥٠ مليارا! ولكن غالبيته المتوقعة في المستقبل سوف تكون في:العراق وايران والسعودية وفنزويلا بالدرجة الاولى ثم في روسيا والبرازيل وكندا واستراليا وليبيا ودول آسيا الوسطى ومن يدري فقد تظهر دول اخرى، فالمستقبل يحمل لنا دائما مفاجآت مرعبة ومثيرة في نفس الوقت!...ولكن تضاف اهمية بالغة لعوائد النفط اهمها صغر حجم السوق المحلية وانخفاض التكاليف الانتاجية وارتفاع اسعار النفط وتصنيعه الخ من العوامل الاخرى كما من المحتمل ان يبقى النفط والغاز في مقدمة المصادر العالمية للطاقة لفترة طويلة،والكرة الارضية مازالت مستمرة في عطائها الثري للانسان الذي يتغافل عنه في غمرة انشغاله في صراعاته الجانبية المهلكة!.

تفعيل دور مجالس المحافظات اقتصاديا

هل يمكننا أن نضع خططاً تنموية تحقق لنا طفرات كبيرة في زمن قياسي؟ وكيف يتحقق ذلك؟

ومن الواضح جدا بأن ثمة تخبطاً في سياسة تنفيذ المشاريع وتداخلاً كبيراً جدا بين ما تنفذه الحكومة المركزية ممثلة بالوزارات وبين ما يمكن أن تقوم به مجالس المحافظات التي هي بالأساس حكومات محلية وجدت لتنظيم الحياة في هذه المحافظات والأقاليم وواجبها الأساسي هو خدمي أكثر مما هو سياسي أو دفاعي أو أمني.

وبذلك نجد بأن الموازنة المالية للدولة وكما لاحظناه في موازنة ٢٠١٠ بأن ثمة مشاريع متشابهة تنفذها الوزارات المركزية والحكومات المحلية في المحافظات وعلى سبيل المثال لا الحصر ما يتعلق منها ببناء المدارس، حيث تأخذ وزارة التربية على عاتق ميزانيتها تنفيذ بناء عدد من المدارس وفي نفس الوقت مجالس المحافظات تنفذ هي الأخرى بناء مدارس وهذا يعني أن هناك خللاً كبيراً في توزيع المهام وتنفيذها وهذا ناجم من عدم إدراك معنى النظام الفيدرالي على المستوى الاقتصادي وحتى السياسي.

لذا نجد أن على القائمين على وضع موازنة عام ٢٠١١ التي بدأت الجهات المعنية باستكمالها بغية تقديمها لمجلس الوزراء وإقرارها من قبل البرلمان يجب أن تبتعد عن جملة من الأخطاء التي حدثت في السنوات المنصرمة وفي مقدمتها أن لا تتحمل الوزرات مسؤولية تنفيذ مشاريع بل يكون هذا من صميم عمل مجالس المحافظات خاصة إذا ما أدركنا حقيقة مهمة لا يشعر بها الكثيرون بسبب تداخل الأفكار لديهم وعدم استيعابهم مفهوم الإدارات المحلية ودورها وأهميتها من جهة ومن جهة ثانية جهلهم بمفهوم الدولة الاتحادية الفيدرالية وما تعنيه وبين الدولة المركزية التي اعتادوا عليها في السنوات التي سبقت التغيير الشامل.

فالمعروف في النظم الفيدرالية القائمة على الحكومات المحلية بأن كل الدوائر الرسمية الخدمية منها والإدارية باستثناء (الداخلية والدفاع) تكون تحت إشراف مجالس المحافظات وملزمة بتنفيذ خططها بغض النظر عن موقف وزاراتها في الحكومة المركزية، وهذا الخلل الإداري أربك الكثير من المشاريع في محافظاتنا ومنها مشاريع أقرت من قبل مجالس المحافظات لكنها لم تنفذ بسبب رفض الوزارات المعنية في الحكومة المركزية ذلك وفي مقدمتها مشاريع الاستثمارات وبناء الوحدات السكنية، وكذلك بعض المشاريع التي قدمت من قبل منظمات المجتمع المدني بالتعاون والتنسيق مع مجالس المحافظات، إلا إن اغلبها لم يبصر النور بسبب التقاطعات الكبيرة والتوجهات الإدارية القائمة على البيروقراطية والتي أدت إلى تعطيلها وإلغاء الكثير منها

وهذا له أسبابه أهمها بالتأكيد الضعف الإداري والقوانين القديمة التي لا يمكن أن نبني من خلالها دولة حديثة، فالدولة الحديثة تحتاج لقوانين وأنظمة متطورة، والشيء الآخر هو أن البعض ينظر لانتخابات مجالس المحافظات من وجهة نظر سياسية بحتة بينما واجباتها الأساسية خدمية، لذا نجد بأن المرشحين لهذه المناصب عادة هم من الساسة وليسوا من رجال الاقتصاد أو المهندسين ورجال الإعمار، لذلك تطغى على تصرفاتهم وأوامرهم الإدارية الصبغة السياسية والتعبيرات الإنشائية، وتغيب عن ذهنيتهم المشاريع الكفيلة بالنهوض بالواقع الاقتصادي والمعاشي لمحافظاتهم وهذا ما يشكل خللا كبيرا ويساهم في تفاقم أزمات المحافظات على الصعد كافة.

لهذا نجد من الضروري جدا بأن تتولى الجهات المعنية وخاصة وزارة المالية ووزارة الدولة لشؤون المحافظات والأقاليم وحتى وزارة التخطيط، تتولى مهمة إعداد ورش عمل لرؤساء وأعضاء مجالس المحافظات بغية تحديد مهامهم وواجباتهم وكيفية صياغة الخطط التي من شأنها تأهيل محافظاتهم وتنميتها وفق معطيات المرحلة الحالية بما يؤمن أدائهم أدوارهم المطلوبة بالشكل السليم والصحيح، خاصة ان عمر المجالس الحالية اقترب من نصف دورته ولم يتحقق من المشاريع إلا القليل جدا ولم يحدث أي تغيير من الكثير في البنى التحتية وما زالت ميزانيات الكثير من المحافظات تعاد في نهاية السنة المالية لوزارة المالية دون تنفيذ للمشاريع المدرجة.

إيمان محسن جاسم

الواضح إننا في العراق بحاجة ماسة لخطط تنفذ وليس لخطط تناقش، وهنالك بين التخطيط والتنفيذ والمناقشة مجال بحث أو جدل، وكثيرا ما نطالع ونسمع في الأخبار عن خطط ومشاريع تقدم تسبقها هالة إعلامية كبيرة تجعل المواطن العراقي يتفاءل كثيرا بقرب حلول الكثير من مشاكله وفي مقدمتها مشكلة الخدمات التي هي وحدها تحتاج لمليارات الدولارات لكي تسد الخلل فيها خاصة وان أغلب المحافظات العراقية تعانيها.

الاقتصادي | العدد (1931) السنة الثامنة -الثلاثاء (12) تشرين الاول 2010

البحث عن الذهب ومشاكله في سورينام

وقد قال لنا جيورجين بلين، وهو معدِّن عمره ٢٩ عاماً، إنه يحتاج إلى العمل، ولا يعرف أية طريقة أخرى للوصول إلى المعدن الثمين.

وبفضل أسعار الذهب القياسية، فإن مئات العمليات التعدينية الصغيرة تتكاثر على طول الكتف الشمالي الشرقي لأميركا الجنوبية. وقد أنتج المعدّنون الصغار كمية قياسية مقدارها حوالي ١٦,٥ طناً متريا من الذهب في عام ٢٠٠٩، وفقاً لحكومة سورينام.

إن المعدّنين بعملهم هذا يحفرون التربة، ويسمّمون الجداول والأنهار الصغيرة، في بعض الأماكن، ويقيمون بلدات غابات مؤقتة لها حوانيتها، وعاهراتها، وكنائسها. ويخلّفون وراءهم في أعقاب ذلك أرضاً خراباً، كما قال دومنيك بلوفير، الممثل الإقليمي لصندوق الحياة البرية العالمي."فتكون التربة العليا قد أزيلت بالكامل، انتهت. وهذا النظام البيئي هشّ جداً. ومن الصعب تماماً استعادته في هذه المناطق"، وفقاً لقوله.

إن المعدّنين، وكثيرٌ منهم مهاجرون غير شرعيين من البرازيل، مبعثرون على امتداد حوض الأمازون الشمالي، ويهربون في بعض الأحيان من الإجراءات المشدّدة من قبل الشرطة أو القوات العسكرية في فنزويلا، وغويانا الفرنسية، وغويانا. لكن لا شيء كما يبدو يوقفهم في سورينام، وهي بلد غني بالموارد مع أضعف تنفيذ للقانون في الإقليم. ومن المتوقع أن تقوم الحكومة الجديدة، التي تولت السلطة في شهر آب، بمحاولة لمعالجة القضية، في الأقل.

وقال نائب الرئيس روبرت أميرالي إنهم سيسعون إلى التقليل من استخدام الزئبق، الذي لا يُعد قانونياً لكنه متيسر بشكل واسع بالنسبة لرجال التعدين الذين يستخدمونه لفصل الذهب من المادة الخام.

وصرح مستشار التعدين كريس هيلي قائلاً إن سورينام ينبغي أن تضع جانباً مناطق لصغار المعدّنين وتقوم بتنظيم نشاطاتهم، وتوفر لهم التدريب والمساعدة ليحصلوا على التكنولوجيا الأقل تلويثاً."فأنت تستطيع أن تضع كل أنواع القانون وأساليب فرضه، لكن ليس هناك مَن ينفّذها"، كما قال.

إن هناك ما يقدَّر بـ ١٤٠٠٠ معدّن صغير وموفّر خدمات يعملون في داخل سورينام، وفقاً لماريك هيمسكيرك، وهو مستشار وأنثروبولوجي قام بمتابعة أمر التعدين في البلد لسنوات عديدة. وعملية تأجير وإجراء عقود الامتياز غير المقيدة مسألة غير قانونية، والحكومة صابرة عليها إلى حد كبير، فهي على كل حال توفر عملاً للناس.

إن التعدين موضوع شديد الحساسية في سورينام، التي حازت على الثناء على مدى السنوات الماضية من المهتمين بالبيئة لوضعها تقييدات على قطع الأشجار وحفاظها على غابات مطرية واسعة كمحميات طبيعية. والمعدن، المشحون بالسفن ليجري تكريره في أميركا الشمالية وأوروبا، هو أحد الصادرات الرئيسة في بلد فقير إلى حد كبير يسكنه حوالي نصف مليون إنسان. ويشكل مصدراً مهماً للدخل، خاصةً بالنسبة للمارون Maroons، وهم أحفاد العبيد الآبقين قديماً، والهنود الحمر في الداخل، الذين يسترزقون من النقل أو بيع عقود استغلال أراضيهم.

وفي السنوات الأخيرة، غدا هؤلاء المعدّنون الصغار أكثر تدميراً وهم يستخدمون معدات أكثر ثقلاً كالجرافات ـ التي تُنقل جوًا أو تُشحن بالسفن في الأنهار ـ من أجل أن يكون العمل أسرع أو في مناطق أكبر وأبعد. ففي بلد ليس فيه إلا طرق حقيقية قليلة، يكون من الصعب العثور على مناجم. لكن من الجو تكون القصة مختلفة.

إن تحاليل الأقمار الصناعية للأرض المحفَّرة والطرق المائية المحوَّلة تبين أن المعدّنين في سورينام قد أزالوا من الغابات ما مساحته ٣٠ ألف هكتار ودمروا أكثر من ٢٢٠٠ كيلومتر من الأنهار على مدى العقد الماضي، كما قال بلوفير. ويقدّر صندوق الحياة البرية العالمي التعدين الصغير بأنه مسؤول أيضاً عن دخول حوالي ٢٠ طناً من الزئبق في البيئة ويسبب ضرراً للناس من خلال استهلاك الأسماك.

ولقد قام صحافيون من وكالة أسوشيتدبريس بزيارة منطقة تعدين على بعد ١٠٠ ميل جنوبي العاصمة باراماريبو، التي لا يمكن الوصول إليها إلا بزورق عبر أحراش كثيفة. فكان هناك في كل مكان ركامات هائلة من التربة المرمية وحفر مفتوحة. وفي وسط شبكة من الامتدادات هناك ما يشبه البلدة. وكانت المستوطنة ذات الشارع الواحد ـ وهناك أكثر من نقطة حدود في الأحراش ـ فسحة مغبرة وصف من هياكل من خشب رقيق. وكانت هناك سوقان، وكنيستان وأربعة بارات، مزينة بأربعة أعلام برازيلية صغيرة. وفي هدأة أمسية ماطرة، جلست عاهرات ضجرات يشاهدن التلفزيون إلى أن يعود الزبائن. وكانت قناني بلاستيكية، وعلب بيرة، وأشياء أخرى مرمية هنا وهناك أو تحترق في أكوام مشتعلة. وقالت إينيس أبويكونبي، التي تدير باراً مع زوجها، إن المستوطنة التي تضم حوالي ٢٠٠ من المحتمل أن تنتقل قريباً جداً مع المعدّنين بحثاً عن الذهب.

وأكبر منجم ذهب في البلد، في روزيبيل ليس بعيداً عن نيو كوفياكامب، تديره شركة إيامغولد IAMGOLD وقاعدتها في تورونتو، وتستخدم ١١٠٠ شخص. وقد أنتج المنجم حوالي ١٢ طناً متريا من الذهب في السنة الماضية. لكن في الوقت الذي يتعرض فيه التعدين كله للانتقاد، فإن المهتمين بالبيئة أكثر شعوراً بالقلق من الدمار الذي تسببه العمليات الصغيرة على امتداد واسع.

وقال المتحدث باسم الشركة بوب تيت إن أناساً كثيرين يفضلون القطاع غير الرسمي لأنهم يحبون المرونة والحلم بالحصول على ثروات. ومن الصعب بالنسبة لنا في بعض الأحيان أن نباريهم في ذلك.

عن/ Associated Press

ترجمة/ عادل العامل

يبدو المشهد، كما يقول بين فوكس كاتب هذا التقرير، وكأنه ضربة جوية: فمن لا مكان ما تظهر فسحة هائلة في الأحراش ـ حفرة عميقة بلون الصدأ تحيط بها تلال من الأوساخ ومجموعات سميكة من الأشجار مدفوعة جانباً في ركامات كثيفة من تربة مقلوبة.

لكن ذلك، في واقع الحال، ليس من عمل الطبيعة. إنه نتيجة عمل دؤوب قام به أقل من عشرة رجال حفاة الأقدام، قلبوا الأرض عاليها سافلها لمدة ثلاثة أيام بخراطيم الماء العالية الضغط والجرافات، وهم يبحثون عن الذهب ويدمرون عصب الغابات المطرية. وهؤلاء المعدنون قرب بلدة صغيرة تدعى نيو كوفّيكامب، على حافة منطقة الغابات المطرية الخلفية التابعة لدولة سورينام الأميركية اللاتينية، قد خططوا لقضاء أسبوع في زعق التربة وترشيحها من خلال زئبق سام. وبعدها، سيبدأون القيام بمثل ذلك في مكانٍ ما آخر.

الاقتصادي الألماني فون برون:

علينا أن نؤسس نادياً للبلدان المصدرة للحبوب

ترجمة/ المدى الاقتصادي

اكتشف المضاربون الماليون سلعاً زراعية، وكانت النتيجة أسعاراً صاروخية للحنطة، والشعير، والحبوب الأخرى. وقد تحدثت (شبيغل) مع الاقتصادي الزراعي جواكيم فون برون حول كيفية القيام بكبح مثل هذه المضاربات والأخطار التي تتهدد حياة الفقراء من جرّائها.

× بروفيسور فون برون، إن الحنطة الآن أغلى مما كانت عليه في الأشهر الماضية بنسبة ٤٠ بالمئة، وقد قفز سعر الشعير أيضاً بنسبة ٢٠ بالمئة في أسبوع واحد فقط، هل تعتقد بأن الأسعار سوف تستمر بالتصاعد؟

– بوجه عام، علينا أن نكون متهيئين لرؤية الأسعار ترتفع– وتتقلب بشدة في الوقت نفسه. فالوضع متقلقل جداً في الوقت الحاضر.

× هل هو بالخطورة التي كان عليها في عام ٢٠٠٨، حين قفزت الأسعار مؤديةً إلى حالات احتجاج غذائية صاخبة في مختلف أنحاء العالم؟

– إن المشاكل البنيوية تبقى من دون حل. فالتغير المناخي يتقدم. وما الحرائق في غابات روسيا والفيضانات في باكستان إلا علامات تحذير. وعدد سكان العالم يتصاعد، والأرض والماء يصبحان في حالة ندرة، والناس يأكلون لحماً أكثر. وهذا كله يدفع إلى الطلب ويحد من العرض. إضافةً إلى ذلك، أن أحداث عام ٢٠٠٨ قد سيَّست الأسواق العالمية إلى درجة كبيرة زيادةً على الماضي.

× لقد أشرتَ إلى روسيا، وقد فرضت هذه مؤخراً حظراً على تصدير الحنطة.

– إن القرار الروسي جعل الأسواق في حالة عصبية شديدة. ففشل الأسواق في الأزمة، كما حصل في عام ٢٠٠٨، يؤدي إلى فقدان كبير في الثقة في التجارة العالمية، وإلى أوتوقراطية قديمة الطراز. وهذا يضر بأفقر الفقراء ويفيد المضاربين.

× كم، تعتقد، كان دور المضاربين الماليين الذين لعبوه في زيادات الأسعار الأخيرة؟

– إنه ليس رقماً يمكن التعبير عنه بدقة كنسبة مئوية. لكن الصلة واضحة. فالأسعار لم تعد محددة فقط بواسطة كميات حقيقية من العرض والطلب. فالاستخدام التضاربي للرأسمال التمويلي يدفع بالأسعار إلى أعلى أيضاً، ويخلق أنفلات أسعار. ولا شيء من هذا سيكون جدياً إذا ما استمرت الأسعار ببساطة في الارتفاع تدريجياً. فالارتفاعات والانخفاضات التي لا يمكن التنبؤ بها هي المشكلة، لأنها تصدّ الاستثمار.

× لكن الأمر ليس كما لو ان المضاربين قد ظهروا للتو في المشهد.

– لقد بدأ التطور في عام ٢٠٠٤، في أعقاب تحرير الأسواق المالية العالمية. فبدأنا في حينه نرى تمازجاً بين الأسواق المالية والأسواق الزراعية، وهما عملان لديهما القليل من الأمور المشتركة آنذاك. وأصبحت النتيجة واضحةً للمرة الأولى خلال أزمة عام ٢٠٠٨. وعندما كانت حكومة فييتنام تعلن أنها تغلق سوق رزّها، قفزت الأسعار بنسبة ٣٠ بالمئة في اليوم التالي. وزيادة حادة كهذه لا يمكن تفسيرها بأية صورة اقتصادية تتعامل فقط مع عوامل تقليدية، مثل الإنتاج، أو الطلب، أو المخزون.

× في نهاية الأمر، مع هذا، فإن المصارف هي اللاعبون الأساسيون في الأسواق المستقبلية للسلع، التي ستشير إلى أن المسؤولية عن تقافز السعر تقع عليها.

– هذا صحيح، في الظاهر. لكن المصارف تدعمها، على سبيل المثال، أموال المعاشات والتأمين، التي لديها المليارات للاستثمار. وهي تنتفع من حقيقة أن أسعار السلع وأسعار الأسهم تتحرك في اتجاهين متعاكسين، وهو ما يمكّنهما من موازنة المخاطرة. وهذا يجعل السلع تروق أو تغري كصنف استثماري منفصل.

× هل تقول إن أي شخص يشتري بوليصة تأمين على الحياة فإنه يُدعم في نهاية الأمر المضاربة في الحنطة أو الكاكاو؟

– ذلك أمر يحتاج إلى التصنيف. ففي أزمة مثل الأزمة الحالية، تجد سلوك المضاربة يعمّ جميع السكان. وهكذا، فإن ملايين الأمهات اللواتي تحتفظن الآن بـ ٢٠ كيلوغراماً من الرز بدلاً من ٥ في حجرة المؤونة هنّ مضاربات أيضاً، بمعنىً ما، لأنهن أساساً يقمن بالتخزين. ويقوم المضاربون المنغمرون في تجارة الحبوب الحقيقية بإنجاز وظيفة مهمة، لأن نشاطاتهم تشير إلى السوق سواء كانت السلعة المعينة نادرة وغالية أو رخيصة وبالتالي متيسرة بشكل وافر. أما المضاربة المسيَّرة بواسطة الأسواق المالية فمختلفة، لأنها أفردت نفسها عن السوق الحقيقية وتقوم بحرف الأسعار.

× يمكن القول من وجهة نظر أخلاقية إنه لأمرٌ يصعب تبريره أن يقوم أحد بالمقامرة على ندرة المنتجات الغذائية.

– هذا بالتأكيد سؤال علينا أن نطرحه على أنفسنا. إذا كانت الأسعار تعكس قدر ما نفترضه من المضاربة الشديدة، فإن الزيادة الإضافية في الأسعار تكلّف ملايين الناس صحتهم أو حتى أرواحهم، لأنهم يمكن ببساطة ألاّ يعودوا يتحملون تدبّر أغذيتهم الأساسية.

إذن ما الذي يمكن عمله لكبح مثل هذه المضاربة؟

– علينا أن نؤسس نادياً للبلدان المصدّرة للحبوب الأساسية، وينبغي لأعضائه أن يقيموا احتياطياً على المستوى العالمي، احتياطياً عالمياً حقيقياً من الحبوب، بالإضافة إلى مخزن فعلي.

× ماذا تعني بذلك؟

– إن احتياطي الحبوب الفعلي يمكن أن يتألف من اعتماد رأسمالي بحدود ٢٠ إلى ٣٠ مليار دولار، بالمستطاع استخدامه في الأزمة. مثلاً، حين تخف الأسعار، يقوم هذا النادي بشراء العقود المستقبلية على التبادلات exchanges الكبيرة، في شيكاغو، ولندن، وباريس. وسيكون المال في هذا الصندوق أو الاعتماد كافياً لشراء حوالي نصف الحنطة، والرز، والذرة المتاجَر بها عالمياً، والمنتجات التي تُعد حاسمةً بالنسبة للفقراء. بتعبير آخر، سيتولى النادي القيام بدور بنك مركزي بالنسبة لحبوب العالم.

× إن فكرة نادي حبوب عالمي غير أناني تبدو لي ساذجة. فكل بلد سيهتم بالتأكيد بنفسه في المقام الأول.

– إن سياسة كل إنسان لنفسه تتعارض مع عالم يشكل في الجوع مشكلة متنامية. بطبيعة الحال، يشعر السياسيون في بلدان البداية بالقلق من أن أسعاراً غذائية أعلى يمكن أن تتسبب في الاضطراب، خاصة الآن والناس أفضل اطلاعاً بكثيرعلى الأمور مما كانوا عليه سابقاً. وذلك هو السبب في أن بعض المخزونات عالية بشكل غير معقول. لكن هذا لن يكون ضرورياً إذا ما شارك كل واحد في السوق العالمية.

عن/ Spiegelonline

الاقتصادي | العدد (1931) السنة الثامنة - الثلاثاء (12) تشرين الاول 2010

المرصد الاقتصادي

قطاع المصارف.. والمهمة المنتظرة في النمو الاقتصادي

بغداد/ علي الكاتب

تعد المصارف بنوعيها الحكومية أو الأهلية من الواجهات الرئيسة والمعالم الشاهدة على نمو الاقتصاد والحركة المالية والمصرفية في أي بلد، وفي العراق القطاع المصرفي له عراقة في التعامل المصرفي تمتد لسنين طويلة شارك فيها بقوة في نمو الاقتصاد العراقي بمستويات كبيرة، والمصارف بنوعيها أمام مرحلة جديدة وغير تقليدية لولوج نهج حديث في إسهامها الجدي في تغيير المعادلة الاقتصادية والمالية بالبلاد بنحو كبير من خلال تشكيلها لفرص نمو ضخمة في الاقتصاد الوطني عبر جذب المستثمرين الراغبين العمل في العراق.

وقال سعد الفضلي المحلل الاقتصادي في سوق العراق للاوراق المالية إن قطاع المصارف العراقية أمامه مهمة جديدة في تطوير معدلات النمو الاقتصاد في العراق وجذب الاستثمارات المالية والمستثمرين الراغبين بتنفيذ مشاريع إستراتيجية عملاقة في العراق لاسيما مع توقيع العراق لعقود استثمارية تقدر بمليارات الدولارات لاستخراج وتصدير النفط الخام من عدة آبار ومواقع نفطية في عدد من المحافظات، ومشاريع أخرى لتطوير البنى التحتية لعدة قطاعات خدمية وصناعية وزراعية، مما يسهم في تنويع مصادر الدخل القومي والتقليل من الاعتمادية على النفط كمصدر وحيد للدخل في البلاد.

وأضاف الفضلي أن ذلك كله يجعلنا نقف أمام جملة من التحديات التي تعترض عمل المصارف وطموحاتها في تنفيذ تلك الخطط، منها حاجتها إلى الاندماج فيما بينها أولا والاعتماد إلى تغيير مناهج ونماذج أعمالها بين الحين والحين، فضلا عن إعادة التأهيل التي تستلزم القيام بعدة أمور من تنويع مصادر التمويل وزيادة الاكتتاب ورفع رؤوس أموالها ورفع مستوى الأداء وحجم التبادلات المصرفية والمالية وزيادة الودائع وتشجيع المواطنين على الإيداع في المصارف بعد تدني ذلك خلال الأعوام الماضية لتخوفهم الشديد بعد موجة من الاعتداءات وعمليات السطو المسلح لعدة مصارف في بغداد والمحافظات، وكذلك البحث عن شركاء آخرين من داخل وخارج العراق لتطوير أعمالها ومستويات أداء كوادرها وهو أمر ينطبق على المصارف الحكومية والأهلية على حد سواء.

فيما أكد الدكتور طارق الزوبعي أستاذ المحاسبة في جامعة الصادق الأهلية أن القطاع المصرفي أمامه فرصة كبيرة في تعزيز معدلات النمو الاقتصادي، خاصة مع تحقيق المصارف بشقيها الحكومية والخاصة لمعدلات أرباح كبيرة خلال الفترة الماضية تزامنا مع حملات الإعمار والبناء التي تشهدها الكثير من المرافق الخدمية والقطاع الاستثمارية ونمو العائدات النفطية.

وقال إن المصارف التي تأسست حديثا وحصلت على رخصة لممارسة أعمالها تتمتع في الوقت الحاضر بقدر كبير من التنافسية وتظفر بحصة كبيرة من السوق، وما عليها الآن إلا السعي نحو تحقيق الاندماج فيما بينها لتصبح مؤسسات مصرفية عملاقة لا تتأثر كثيرا بالأزمات الحاصلة في البلاد بشكل خاص والعالم بشكل عام، وهذا هو حال الكثير من المصارف العالمية الموجودة في دول العالم المتطورة، ولا نجانب الحقيقة إذا قلنا إن توقعات بلوغ سكان العراق خلال السنوات العشر المقبلة ٣٥ مليون نسمة له مردودات ايجابية على المصارف وعملها لوجود توقعات بارتفاع معدلات الناتج المحلي خلال الفترة المقبلة وما يعنيه ذلك من فرص كبيرة للمصارف لجذب الودائع المصرفية، وتقديم تمويل حقيقي لأصحاب المشاريع الاستثمارية والدخول في شراكات حقيقية، لاسيما بطء تطوير الكثير من القطاعات الخدمية.

وأضاف أن القروض الحالية لـ٤٣ مصرفا في عموم العراق تبلغ ٦,٨ تريليون دينار أي بمعدل ٥,٨ مليار دولار اميركي بمقدار الثلثين منها للمصارف الحكومية والبقية للمصارف الخاصة، وهي في حقيقة الأمر مبالغ قليلة إذا ما قورنت ببلدان أخرى تصنف على كونها اقل نمو من العراق إلا أنها تشهد استقرارا سياسيا واقتصاديا منذ سنوات ففي الأردن على سبيل المثال تبلغ قيمة إجمالي القروض مقدار ٢٠ مليار دولار اميركي، ويبلغ رأسمال مصرف الائتمان العراقي كمثال لمصارف العراقية الخاصة الأكثر نموا في الوقت الحاضر بنحو ١٠٠مليون دولار اميركي في حين تبلغ قيمة رأس مال بنك الكويت الوطني الذي يمتلك مصرف الائتمان العراقي بنحو ١,١ مليار دولار اميركي.

وأشار إلى أن استمرار تدني المستوى المعيشي والاقتصادي للمواطن العراقي بشكل عام واستمرار التدهور الأمني وحدوث الانفجارات يحجم كثيرا من نشاطات المصارف العراقية ويحد من تأسيس فروع لها في داخل البلاد ووضع أجهزة للصرف الآلي المتطورة في الشوارع والأماكن العامة، حيث تشير التقارير التي اضطلعت عليها مؤخرا إلى أن ٤٠٪ فقط من العراقيين يستخدمون المصارف الحكومية والخاصة التي تبلغ فروعها ٨٠٠ فرع .

اقتصاديات

سبات صناعي

■ عباس الغالبي

يبدو ان السياسة الصناعية ركنت الى لاشيء بعد مرور سبعة اعوام على التغيير السياسي، حيث أضحى القطاع الصناعي أحد أهم القطاعات الانتاجية المعول عليها في تحريك عجلة الانتاج، فالاقتصاد العراقي مشلول الحركة يعاني سباتاً عميقاً .

واذا ماأردنا ان نعرج على فترة الاربعة اعوام الماضية أي فترة الحكومة الحالية ، فأننا لابد ان نتعرض لدور وزارة الصناعة والمعادن الجهة القطاعية المسؤولة على هذا القطاع المهم ، حيث نرى ان هنالك ضبابية في السياسة الصناعية ، فهي غير واضحة المعالم على الرغم من متابعتنا لجهود الوزارة وفي مقدمتها وزير الصناعة والمعادن فوزي حريري الذي يمتلك طموحاً كبيراً ورائعاً ورؤية دقيقة لمتطلبات النهوض الصناعي ، إلا انه وبحكم متابعتنا الدقيقة فأن جهده كان يصطدم دائماً بعقبات كثيرة لعل في مقدمتها التخصيصات الاستثمارية الشحيحة التي لاتوازي تنفيذ مشروع واحد ، حيث تتحدث الخريطة الاستثمارية عن مشاريع ورؤى وافكار عريضة لقطاعات الصناعة كافة ، فضلاً عن العقبات الادارية والقانونية التي تقف حائلاً امام التنفيذ والانجاز والنهوض .

ولكن في الوقت عينه فأن الخطة التي تتبناها الوزارة بحكم معطيات الواقع لم تظهر جلياً في المشهد الصناعي ، حيث ظلت معظم المنشآت والمعامل الصناعية أن لم نقل كلها معطلة تعاني شللاً شبه تام ، لاسيما في الصناعات الكبيرة والتي كانت في الامس القريب فاعلة ليس في الاسواق المحلية فحسب ، بل حتى في الاسواق العربية ودول الجوار الاقليمي ، كما ان الحكومة لم تولِ هذا القطاع أهمية تتناسب ومديات تأثيره في المشهد الاقتصادي الاعم ، حيث تعاملت مع الامر بشكل هامشي وغير جدي بالنظر الى حجم الموازنات الاستثمارية الخاصة بهذا القطاع بشكل توازى مع سبات وضعف للقطاع الخاص في هذا الاتجاه.

> ان واقع الحال يتجه الى حركة استثمارية هائلة لابد ان تكون للقطاع الصناعي حصة كبيرة منها لاسيما وان الكثير من الشركات العالمية العملاقة وفي قطاعات الصناعات التحويلية اعلنت عبر اكثر من مناسبة عن رغبتها الجامحة في دخول سوق العمل العراقي ، والامر لايمكن ان يتجاوز دور القطاع الخاص في الصناعات المختلفة ولاسيما في الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي هي الاخرى تعاني تراجعاً كبيراً لاسيما في جزئية التمويل والاقراض ودور المنظومة المصرفية في هذا الاتجاه.

ولان القطاع الصناعي يعاني من هذا السبات العميق ولايشكل اكثر من ٤٪ من الناتج المحلي الاجمالي مع تراجع لافت للنظر لدور القطاع الخاص ، فأن الضرورة ملحة لوضع برنامج تخطيطي من شأنه الارتقاء بهذا القطاع الانتاجي الذي يعد ضرورة من ضرورات الاقتصاد الحر ، كما ان واقع الحال يتجه الى حركة استثمارية هائلة لابد ان تكون للقطاع الصناعي حصة كبيرة منها لاسيما وان الكثير من الشركات العالمية العملاقة وفي قطاعات الصناعات التحويلية اعلنت عبر اكثر من مناسبة عن رغبتها الجامحة في دخول سوق العمل العراقي ، والامر لايمكن ان يتجاوز دور القطاع الخاص في الصناعات المختلفة ولاسيما في الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي هي الاخرى تعاني من تراجع كبير لاسيما في جزئية التمويل والاقراض ودور المنظومة المصرفية في هذا الاتجاه .

كما لابد من ان نشير الى السعي تدريجياً الى خصخصة كثير من الشركات والمعامل المملوكة للدولة شريطة ان يصار الى خطة مبرمجة تراعي وتتعامل بشفافية مع التداعيات المحتملة لهذا الاتجاه ، حيث نرى في هذا الاتجاه ان السبيل الامثل يكمن بالاقدام أولاً على مبدأ الشراكة والتوأمة بين القطاعين العام والخاص ، ومن ثم الاتجاه تدريجياً بعد ان تصبح الظروف والامكانات مواتية لخصخصة هذه الشركات العامة سعياً لتنشيط القطاع الصناعي وتخليصه من سباته العميق.

abbas.abbas80@yahoo.com

الاقتصادي

التحرير: عباس الغالبي | الاخراج الفني : مصطفى جعفر | التنضيد الالكتروني : حيدر رعد | التغطيات والمتابعات: ليث محمد رضا | التصحيح اللغوي: مروان عادل

طبعت بمطابع المدى للإعلام والثقافة والفنون